الحماية القانونية لحرية البحث العلمي
دراسة مقارنة بين التشريعات السعودية والمصرية

د. هدى محمد عبد الرحمن السيد

أستاذ القانون الإداري المشارك بكلية الحقوق

جامعة دار العلوم – الرياض – المملكة العربية السعودية

(ISSN : 2537 - 0758)

الحماية القانونية لحرية البحث العلمي دراسة مقارنة بين التشريعات السعودية والمصرية

د. هدى محمد عبد الرحمن السيد

ملخص

على الرغم من الأهمية النظرية والعملية للبحث العلمي، وكفالة حريته، إلا أنهما لم يحظيا بدراسات فقهية وتشريعات قانونية، تسلط الضوء على جوانبهما المختلفة، وتوضح أهميتهما، مما جعل البعض يشير إلى أنه: لا يوجد اهتمام كاف بموضوع حرية البحث العلمي. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الدراسة – دون غيرها – تعرضت بشكل مباشر للعلاقة بين البحث العلمي والتنمية المستدامة، التي هي الهدف النهائي من كل الأنشطة الإنسانية.

وقد تعرضت الدراسة في الفصل الأول لمفهومي البحث العلمي وأهميته، وحرية البحث العلمي وأساسياتها. وفي الفصل الثاني للتشريعات في المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، والمقارنة بينهما، من حيث مدى فعالية ودور كل منهما في تعظيم حركة البحث العلمي وكفالة حريته. وفي الفصل الثالث للقاعدة الأساسية للبحث العلمي، والعلاقة بينه وبين التنمية المستدامة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن البحث العلمي يؤدي دورا رئيسيا في تنمية المجتمعات، وأن حريته ترفع من مستوى أدائه، وتدفعه لإنتاج معارف وتكنولوجيات جديدة، وأن القوانين والتشريعات تزيده جدية وفعالية. وعلى ضوء النتائج كانت التوصيات، التي أهمها: إعادة هيكلة منظومة البحث العلمي في البلدين، وتوفير احتياجات عنصريه الرئيسيين: المادي والبشري، وزيادة حجم الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في عمليات الإنتاج، مما يحفزه على المساهمة في تمويل البحث العلمي.

هذا، وتتقدم الباحثة بالشكر لعمادة الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة دار العلوم على الدعم المادي للمشروع.

مقدمة:

إن الدستور في أي مجتمع ينص على حماية الحقوق والحريات، وبذلك يفتح طريق المستقبل واسعا وسهلا أمامه، ويصونه من كل ما يهدده أو يهدد وحدته الوطنية. ومن أهم هذه الحريات.. حرية البحث العلمي التي تتضمنها غالبية الدساتير الحديثة، اعترافا منها بضرورتها وأهميتها، وضمانا بأن تكفل الدولة هذه الحرية، وتلتزم برعاية الباحثين والمبدعين وحماية ابتكاراتهم، وتعمل على تطبيقها، كي يؤدي البحث العلمي دوره في بناء الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

إن البحث العلمي، هو بمثابة مصنع يُنتج العلم والفكر والتقنيات الحديثة، ويوضح حقيقة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وحمايته ترفع كفاءته وتشجع القائمين عليه.. وهو عملية ديناميكية مستمرة، وأداة متطورة لها قواعد وأسس ومناهج، ومراحل ومتطلبات مادية وبشرية ينبغي توافرها، حتى يحقق البحث العلمي نتائج عملية مأمولة تساهم في تنمية المجتمع وتطوره.

إن الاكتشافات العلمية، والثورات المعرفية، والتقنية الراهنة، تأتي اليوم على رأس العوامل الفاعلة والدافعة في اتجاه خلق عالم جديد، وبناء حضارة إنسانية، ربما كانت مختلفة شكلا ومضمونا عن كل ما هو سائد اليوم (تركي، 2012). والدولة عندما تدعم وتشجع البحث العلمي والقائمين عليه، إنما تولد فيهم ملكة الإبداع، وتدفعهم للتطوير، وتثير فيهم حافز الابتكار، ومن ثم الاستمرار في تجويد الأداء الذي يُعد مطلبا رئيسيا من متطلبات هيئات البحث العلمي، وعنصرا هاما يساهم في عملية التنمية بأبعادها: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .. إلخ، وشرط من شروط التنمية المستدامة، وعامل فاعل في تدعيم القدرات الذاتية. فضلا عن أن البحث العلمي، هو المصدر الرئيسي للرفاهية الاجتماعية التي ينشدها الإنسان (عدنان، 2015).

والبحث العلمي لا تأتي نتائجه دفعة واحدة، وإنما هو عملية ممتدة لابد فيها من التدرج والارتقاء.. أي إتباع خطوات متتالية وفقا لترتيب معين، كي يمكن الحصول على نتائج جيدة. وهذه الطبيعة الخاصة لعملية البحث العلمي تتطلب خطوات متدرجة ومترابطة، تقابلها كثير من المعوقات والقيود المادية والإدارية، خاصة في الدول النامية

(ISSN : 2537 - 0758)

التي تعاني من مشاكل مالية واقتصادية صعبة، الأمر الذي يُلجئها إلى تخفيض الإنفاق الحكومي على البحث العلمي إلى نسبة متدنية (الشيخلي، 2001).

فالبحث العلمي حتى يتقدم لابد له من موارد ضخمة، لا تستطيع دولة يعاني نظامها الاقتصادي مشاكل مالية توفيرها، مع أن توفيرها يتيح لها الحصول على الأجهزة والمعدات والأدوات اللازمة للبحث العلمي، كما يساعدها على التخطيط السليم، وإرسال البعثات العلمية، والتوسع في مؤسسات البحث العلمي، وتوفير الحياة الكريمة للباحثين والمبدعين (صابر، 2017).

إن الحاجة إلى الدراسات والبحوث العلمية تزداد يوما بعد يوم، فالعلم للجميع، والسباق يشتد للحصول على أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم التي تكفل الراحة والرفاهية للإنسان، وتضمن له التفوق على غيره.. والبحث العلمي هو الأساس لبناء قاعدة تكنولوجية متقدمة، وهو المفتاح لحل المشاكل التي تواجه المجتمع العربي، والمدخل الحقيقي لعصر المعلومات، والسبيل لرفع القدرة التنافسية في المجالات المختلفة.

إن التنمية لا تعتمد على الجانب الاقتصادي كما كان سائدا في الماضي، وإنما أصبحت تتضمن إلى جانب ذلك العوامل: الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية.. أي تحتاج إلى نقلة حضارية، توفرها الثورة العلمية والتكنولوجية، عندما تهتم الدول النامية بتأهيل القوى البشرية من الناحية العلمية والثقافية، وتهتم بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.. أي أنه يتحتم على الدول النامية أن تتحول بسرعة أكبر إلى العلم والمعرفة، حيث تعد المعرفة العلمية والتكنولوجية هي الطريق المستقيم لتحقيق التنمية، وعلى النقيض من ذلك يحدث العكس في الدول التي تهمل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

1- <u>مشكلة البحث:</u>

جميع دول العالم، بغض النظر عن انتماءاتها السياسية، أو درجة تقدمها الاقتصادي، تهتم بالبحث العلمي، باعتباره أداة مؤثرة في التقدم.. غير أن الدول المتقدمة

في هذا المجال تختلف عن الدول النامية، إذ أن الدول المتقدمة، تعطي حاليا أولوية في برامجها الاقتصادية للبحث العلمي، عكس الحال في الدول النامية.

ويرجع السبب في ذلك، إلى أن الدول المتقدمة وصلت إلى مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية لسكانها، مما جعلها تتجه إلى البحث العلمي للحصول على مزيد من الثروة والتقدم.. بينما الحال خلاف ذلك في الدول النامية، فنظرا إلى أنها لم تصل بعد إلى تحقيق الحاجات والرغبات الضرورية لسكانها من غذاء وكساء، فإنها تهتم أكثر بالوسائل التي يمكن بها إشباع هذه الضروريات، دون اهتمام كبير بمشاكل البحث العلمي، حيث يحتاج هذا من الدول النامية – ومنها مصر والسعودية – إلى جهود كبيرة ومشتركة، ووعي كامل وميزانيات ضخمة، وغالبيتها لا تستطيع ذلك.

ومن ناحية أخرى، فإنه على الرغم من الأهمية النظرية والعملية للبحث العلمي، وكفالة حريته، على أساس أنهما من الأعمدة الرئيسية للتقدم، إلا أنهما لم يحظيا بدراسات فقهية وتشريعات قانونية، تسلط الضوء على جوانبهما المختلفة، وتوضح أهميتهما، مما جعل البعض يشير إلى أنه لا يوجد اهتمام كاف بموضوع حرية البحث العلمي (تركي، 2012).

2- <u>أهمية البحث:</u>

البحث العلمي هو العامل الفعال والأساسي للتطور والنمو في كل المجتمعات، وفي جميع النشاطات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .. إلخ، فلا يمكن أن يحدث تقدم، أو تزدهر العلوم، أو يرتفع مستوى التقنية في أي مجتمع، دون بناء قاعدة أساسية ومؤثرة لأنشطة البحث العلمي الجاد، والذي يقصد تحقيق الهدف النهائي لكل الأنشطة الإنسانية، المتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان، وتحقيق سعادته ورفاهيته.

ومن ناحية أخرى، فإن البحث العلمي، وحريته، وما يترتب عليه من وجود أفكار ونظريات وأدوات ومعدات وتقنيات مبتكرة، تساعد الإنسان على القيام بالعمليات الإنتاجية.. كل ذلك يفتح المجال أمام العاملين في جميع الأنشطة، ويوسع أفكارهم

(ISSN : 2537 - 0758)

ومداركهم، ويوجه أنظارهم للمستقبل، مما يؤدي إلى رفع مستوى أدائهم، وما يترتب على ذلك من تقدم للمجتمع.

ومن ناحية ثالثة، فإن البحث العلمي وحريته، هو الذي يميز الآن بين الدول المتقدمة والدول النامية.. بين الدول التي بحثت وأنجزت والدول التي ما زالت في المؤخرة، تبحث عن مخرج لتخلفها وفقرها، وكلاهما في بوابة القرن الواحد والعشرين، يتسابق في ميادين المعرفة ويبذل الجهد الكبير، ويستثمر الأموال الضخمة في بناء مراكزه البحثية، لأنه يعلم أن هذا هو الطريق الذي يحقق له النمو والتقدم.

3- الهدف من البحث:

يتمثل الهدف الأساسي من البحث (بعد التعرف على مفهوم كل من البحث العلمي، وحرية البحث العلمي، وعلاقتهما بمجموعة من المتغيرات الأخرى، والآراء الفقهية والتشريعات القانونية التي تحكم سيرهما، والقيود والعقبات التي تقف أمام سيرهما في الطريق الصحيح)، هو أن يكون للبحث: مخرجات جيدة، من: الآراء والأفكار والنظريات والابتكارات والتقنيات الحديثة، التي ترفع مستوى أداء العاملين في جميع المجالات، مما ينعكس إيجابا على تطور المجتمع وتقدمه.

4- حدود البحث:

- موضوعيا: تنصب الدراسة على البحث العلمي وحريته في أي موقع وأي نشاط وأي جهة، فهو الأداة الفعالة والمؤثرة أينما كان، بينما حريته ترفع من أدائه وتجعله أكثر إيجابية.
- مكانيا: المملكة العربية السعودية – جمهورية مصر العربية.
- زمانيا: ظهرت حتمية البحث العلمي وأهمية تحريره، نتيجة للتطورات المتلاحقة والمستحدثات التي تراكمت وظهرت بشكل واضح، اعتبارا من بداية القرن الواحد والعشرين، وعلى أساس أن الباحثين أو الدول تبدأ البحث من آخر ما توصلت إليه.

5- منهج الدراسة:

يتمثل هدف أي بحث علمي في التوصل إلى حقيقة الشيء موضوع الدراسة، لذلك ستنتهج الباحثة في دراستها المنهج التحليلي: الوصفي والمقارن، كي تصل إلى

نفس الهدف، بالتعرض لمجموعة المفاهيم والمبادئ الأساسية التي توضح حقيقة البحث العلمي، وتكفل حريته، ودورهما في صنع حياة كريمة، وما يتبع ذلك ويستلزمه الأمر بالضرورة من حقوق دستورية وتشريعات قانونية، تبين حقيقة وأهمية هذا الموضوع، فضلا عن مختلف: الآراء والأفكار والعلاقات مع المتغيرات الأخرى التي لها صلة بهذا الموضوع.

6- <u>الدراسات السابقة:</u>

نوضح فيما يلي بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث العلمي، منتهجين في عرضها الترتيب التنازلي من حيث الزمن:

1- دراسة:(مكي، 2018):

ترى هذه الدراسة: أن البحث العلمي، هو الذي ينتج العلم والفكر، وأن له قواعد وأسس ومتطلبات مادية و بشرية يلزم توافرها لكي يحقق البحث نتائج علمية تساهم في تنمية المجتمع وتطويره، وأكدت أن الحرية الأكاديمية هي حجر الزاوية في نمو وفاعلية الكليات والجامعات، وفي رفع مستوى أدائها. ولأهميتها تساءلت، هل النص الدستوري على حرية البحث العلمي والحريات الأكاديمية كفيل بتفعيل وتطبيق مفهومها على ارض الواقع؟ وهل يشكل الدستور ضمانا لممارسة هذه المفاهيم؟ .. وانتهت إلى أن دسترة حرية البحث العلمي والحريات الأكاديمية خطوة مهمة في مسيرة تطوير وتفعيل دور الجامعة، وأنهما من أسس التطوير في التعليم العالي وتحقيق جودته الشاملة.

2- دراسة:(الهلالي، 2018):

اهتمت هذه الدراسة بحرية الرأي والتعبير في مصر مقارنة بما هو سائد في المواثيق الدولية، ورأت أنه بالرغم من أن المواثيق الدولية كفلت حرية الرأي والتعبير لكل إنسان، إلا أن الواقع يؤكد أن هذا الحق يتعرض للكثير من القيود والعراقيل داخل كثير من الدول، ومن ثم فإن الدراسة تسعى للتعرف على مدى التزام التشريعات والدساتير المصرية بتمكين المواطن من الحق في التعبير، وانتهت إلى

(ISSN : 2537 - 0758)

أنه يوجد تناقض في كثير من دول العالم بينما تلتزم به هذه الدول في المواثيق والاتفاقيات الدولية، وبين ما تسنه هذه الدول من تشريعات وطنية تقيد هذا الحق.

ورأت أنه كي يمكن التخفيف من هذا التناقض وتكفل الدولة حرية الرأي والتعبير بصورة أفضل: ضرورة العمل على اتخاذ التدابير القانونية ووضع الآليات التي تمكن المواطن من حقه في حرية الرأي والتعبير، وأن تكون المفاهيم التي تتضمنها القوانين والتشريعات واضحة ودقيقة حتى لا تتاح الفرصة للمسئولين لتقييد الحريات، هذا فضلا عن خلق ثقافة المشاركة بين المواطنين والنظام، وأن يتفهم الجميع أن حرية الرأي والتعبير حق يحدده أمن وسلامة المجتمع.

3- دراسة:(الهيتي، والشمري، 2017):

اهتمت هذه الدراسة بالعلاقة بين البحث والتطوير والتنمية الاقتصادية، فقررت أن نشاط البحث والتطوير يؤدي دورا فاعلا في عمليه التنمية في مختلف دول العالم، ويشكل أحد الآليات الرئيسية لتحقيق التنويع الاقتصادي الذي تحتاجه الاقتصاديات العربية. وعن طريق مجموعة من المؤشرات ذات الصلة بمدخلات ومخرجات البحث العلمي، أوضحت أهم التحديات التي تواجه نشاط البحث العلمي، والتي من أهمها: ضعف الموارد البشرية والمالية في الدول العربية، فضلا عن قلة مخرجات البحث والتطوير. الأمر الذي يؤدي إلى ضعف إسهام البحث العلمي في التنمية المستدامة في العالم العربي.

ومن ثم فإنه من الضروري زيادة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير، وتوجيه سياسة البحث العلمي نحو البحوث المرتبطة بمعالجة المشكلات التي تواجه الدول العربية، خاصة قضايا الأمن الغذائي والجفاف والتغير المناخي وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

4- دراسة: (العجمي، 2016):

تؤكد الدراسة أن الحرية الأكاديمية تعد مطلبا مهما لاستمرار المشتغلين بالعلم والبحث والتدريس الجامعي، وأن توفر هذه الحرية لعضو هيئة التدريس، يعتبر عنصرا أساسيا في عصر أصبحت فيه الديمقراطية معيارا مهما لتطوير المجتمعات

وتقدمها، كما تؤكد أنه على الرغم من الدور الحيوي الذي تضطلع به الجامعات في البلاد النامية، إلا أنها ما زالت تواجه مجموعة من المشكلات كانخفاض الرضا الوظيفي لدى العاملين، وقلة مصادر التمويل، وضعف الاهتمام بالبحث العلمي، فضلا عن القيود الإدارية والقانونية على ممارسة هيئات التدريس لحريتهم الأكاديمية، مما يترتب عليه فقدان المشاركة، وانعدام تفويض السلطات للمستويات الإدارية الأقل، ويقف عقبة أمام تقدم الجامعات.

وخلصت الدراسة إلى أن تفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، يستلزم إيجاد لوائح تنظيمية تمنح الكليات والجامعات استقلالا إداريا وماليا يسمح لها بحرية الحركة في تسيير أمورها وإشراك أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية المتعلقة بأقسامهم، والسماح بإنشاء اتحادات أو نقابات في كل جامعة أو على مستوى كل بلد عربي، يتمثل مهمتها في حماية الحرية الأكاديمية ومحاسبة من يتعمد الإخلال بمبادئها.

5- دراسة:(زرارقة، 2015):

بدأت الدراسة ببيان أهمية الحرية الأكاديمية، فأكدت أنها تعد ركيزة من ركائز ديمقراطية التعليم تستخدم لخدمة الإنسان أولا وأخيرا، لذلك فإنها تتطلب الحماية من كل ما يعوق حركتها، كما تتطلب توفير سبل الدخول إلى الأدوات والوسائل المعرفية واستخدامها، نظرا لدورها الأساسي في إعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرائق البحث العلمي المتقدم والقيم الرفيعة، كما يقع عليها عبء تزويد الدولة بالكفاءات والخبرات الفنية المؤهلة علميا للمساهمة في حركة التنمية والتحديث.

وتوضح الدراسة أن البحث العلمي يواجه مجموعة من السلبيات، كعدم العناية به وضعف الاعتمادات ونقص المعلومات وانخفاض نسبة الإنفاق. وتصل الدراسة إلى أنه لابد من الاهتمام بالبحث العلمي، ولا بد من وضع خطط واستراتيجيات واقعية وأولويات قابلة للتطبيق، فضلا عن ربط نشاطات البحث

(ISSN : 2537 - 0758)

العلمي والتكنولوجي بحاجات المجتمع الحقيقية، والتي تتلاءم مع احتياجاته الصناعية والاجتماعية.

6- دراسة: (مركز هردو، 2015):

هذه الدراسة عن البحث العلمي بصفة عامة، وأوضحت أنه هو الطريق إلى مواكبة العصر في جميع المجالات، وأنه يحتاج إلى دعم مادي ومعنوي كافي، وكذلك توفير المتطلبات الضرورية من التقنيات الحديثة والمختبرات والمراكز العلمية الملائمة والخدمات الإدارية المساعدة، كما أوضحت أن مخرجات البحث العلمي في الدول العربية متدنية جدا بالنسبة للدول المتقدمة.

وأن الدول العربية يمكن أن تنهض وتتقدم في مجال البحث العلمي عن طريق تبني خطة قومية للنهوض بالبحث العلمي وتطويره، وأن تلتزم بزيادة الإنفاق عليه بما لا يقل عن 1% من الناتج القومي الإجمالي، وأن تشجع المبادرات الفردية وتشجع إرسال البعثات العلمية للخارج للاستفادة من الخبرات البحثية الدولية، وأن تستفيد من العقول والعلماء في مصر، والموجودين بالخارج لتنمية المجتمع وتطوير البحث العلمي في الداخل.

7- دراسة: (الصقر، 2012):

تعرضت الدراسة لتحليل واقع البحث العلمي في الجامعات السعودية، وأهم التحديات التي تواجهه على أساس أن الجامعات تقوم بمهمة العلم الذي تقدمه لخدمة المجتمع، وتضطلع بمهمة البحث العلمي الذي يعتبر عنصرا هاما وضروريا لتقدم المجتمعات.

وانتهت الدراسة إلى أن الجامعات السعودية لا تختلف كثيرا عن نظيرتها في البلاد العربية، وأنها رغم اهتمامها بتوفير بيئة جادة ومحفزة للبحث العلمي، وتعمل على تدعيم التميز والإبداع للباحثين في مختلف المجالات، إلا أن البحث العلمي مازال يواجه بعض التحديات والمشكلات التي صنفتها الدراسة في: تحديات تواجه بيئة البحث العلمي ومستلزماته المادية والبشرية، وأخرى متعلقة بتمويل البحث العلمي ومخرجاته.

8- دراسة:(تركي، 2012):

اهتمت هذه الدراسة بحقوق وحريات الباحثين كفئة متميزة و ذات أهمية قصوى من حيث دورها الإنتاجي ونشاطها في البحث العلمي، والذي يتطلب عملها رعاية وحماية خاصة، نظرا لأن دورها يتعاظم يوما بعد يوم في تطور الحياة البشرية، حيث أصبحت الاكتشافات العلمية والثورات المعرفية والتقنية الراهنة تقع على قمة القوى الفاعلة والدافعة في اتجاه خلق عالم جديد و بناء حضارة إنسانية ربما تختلف شكلا و موضوعا عن كل ما هو سائد اليوم.

وتدور الدراسة حول حرية البحث العلمي، وضمانات ممارستها، والقيود التي تعوق هذه الحرية، وكيفية التوازن بينها وبين الحريات الأخرى.. وخلصت إلى أن حرية البحث العلمي، وإن كان تقابلها العديد من القيود، إلا أنها تحظى بالحماية الدستورية، وهي حقوق عالمية يتمتع بها الجميع.

9- دراسة:(ياقوت، 2007):

اهتمت هذه الدراسة برصد أهم المعوقات والتحديات التي واجهت وتواجه البحث العلمي في مصر والوطن العربي، والتي من أهمها: عدم وجود سياسة إستراتيجية واضحة للبحث العلمي، وعدم وجود ما يسمى بصناعة المعلومات .. إلخ.

وخلصت الدراسة إلى أن الأمة العربية تمتلك المقومات اللازمة للقدرة التكنولوجية، ومن ثم فإن عليها أن تعمل على بناء قاعدة تكنولوجية ملائمة اقتصاديا واجتماعيا وعلى بناء الإنسان، ومن ناحية أخرى، فإن عليها أن تتعاون في جميع المجالات الصناعية والتجارية وتبادل المعلومات، وأن ترفع نسبة الإنفاق على البحث العلمي، وأن تضع كل دولة التشريعات والسياسات التي تتفق مع خطتها في البحث العلمي وعلى ضوء خطة التنمية الشاملة، و بالتنسيق بين وزارة التعليم العالي ومؤسسات البحث العلمي.

10- دراسة: (الشيخلي، 2001):

تناولت هذه الدراسة حرية البحث العلمي في الجامعات العربية، وأشارت إلى أن المناخ العلمي في هذه الجامعات ليس بالمستوى المناسب لإجراء البحوث، كما أوضحت

(ISSN : 2537 - 0758)

أنه باستعراض أنشطة البحث العلمي ومخرجاته في إطار التعليم العربي، تجد أنها أضعف كثيرا من مثيلاتها في الدول المتقدمة.

وخلصت إلى أنه لابد من ضمان الحرية الأكاديمية في التدريس والبحث العلمي، وأن الحرية الأكاديمية تتضمن أربعة مبادئ: مبدأ حرية الفكر، و مبدأ احترام الحرم الجامعي، و مبدأ المشاركة في إدارة الجامعة، و مبدأ وجود ورعاية الأسر العلمية والمهنية.. وترى الدراسة أن مسئولية حرية البحث العلمي في الجامعات تقع على عاتق أربع جهات: الدولة والمجتمع والجامعة والباحثين.

وبالنظر في هذه الدراسات، نجد أن الدراسة رقم 2 اهتمت بحرية الرأي والتعبير وكيفية كفالة هذه الحرية عن طريق القوانين والتشريعات. والدراسة رقم 3 تناولت العلاقة بين البحث العلمي والتنمية الاقتصادية. والدراستان رقمي (6، 9) اختصتا بالبحث العلمي بصفة عامة والعقبات التي تواجهه، وكيفية تفعيله ليكون أكثر أثرا. بينما الدراسات (1، 4، 5، 7، 8، 10) فقد ركزت على دراسة الحرية الأكاديمية.

أما الدراسة التي نحن بصددها، فقد تميزت عن كل هذه الدراسات، وغيرها كثير بالآتي:

1- أنها أصلت مفهوم كل من البحث العلمي وحرية البحث العلمي، حيث أكدت أن البحث العلمي مجهود فكري، لا يمكن أن يتم دون استكمال مقوماته الأساسية: حرية الفكر، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الحصول على المعلومات، والتي أصّلها كل من الدستور السعودي والدستور المصري.

2- أن الدراسة تعرضت لتوضيح أوجه الاختلاف بين التشريعات في كل من المملكة العربية السعودية و جمهورية مصر العربية، وتوجهاتها في البحث العلمي وحرية البحث العلمي.

3- أن الدراسة أكدت علي الهدف النهائي من البحث العلمي، دون ارتباط بزمان أو مكان أو نشاط أو جهة.. أي الهدف النهائي الذي يتحقق عن طريق الجميع، و يؤدي إلى تأصيل الحق في التنمية الشاملة والمستدامة، والذي أصلته كل من التشريعات السعودية والمصرية (كما هو موضح في نهاية الفصل الثالث).

خطة الدراسة:

يتكون البحث من ثلاثة فصول (عدا المقدمة، والدراسات السابقة، والنتائج، والتوصيات)، هي على النحو التالي:

الفصل الأول: البحث العلمي وحرية البحث العلمي

الفصل الثاني: قواعد حماية حرية البحث العلمي في التشريعات السعودية والمصرية

الفصل الثالث: البحث العلمي والتنمية الشاملة والمستدامة

النتائج والتوصيات

الفصل الأول

البحث العلمي وحرية البحث العلمي

في هذا الفصل، سوف نتعرض في المبحث الأول منه للمفاهيم المتعددة للبحث العلمي والتعقيب عليها لتوضيح المقصود بالبحث العلمي في هذه الدراسة، وفي المبحث الثاني نتعرض لمفهوم حرية البحث العلمي، و المكونات الأساسية لهذه الحرية، ومدى توفر المناخ الصحي الملائم لإجراء البحوث حتى تحقق النتائج المرجوة منها.

المبحث الأول

مفهوم البحث العلمي وأهميته

أولا: مفهوم البحث العلمي:

جاء في (المعجم الوجيز، 1999)، (بحث) في الأرض بحثا: حفرها وطلب شيء فيها، وفي القرآن الكريم، ﴿**فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَاباً يَبْحَثُ فِي الأَرْضِ..**﴾[1]، وبحث عن الشيء: طلبه وفتش عنه. وبحث الأمر: اجتهد فيه وتعرف على حقيقته، والبحث: بذل مجهود في موضوع، وجمع المعلومات المتصلة به.

ومن هذه المفاهيم اللغوية لكلمة "بحث"، يتضح أن عملية البحث تتضمن: إمعان فكر وجهد وخبرة وممارسة، وتعتمد على المواهب – الطبيعية والمكتسبة – للباحثين، وقدرتهم على الخلق والابتكار والإبداع. وعلى وضع الأسس العلمية موضع

[1] سورة المائدة، الآية 31.

(ISSN : 2537 - 0758)

التنفيذ، في خطوات متدرجة و مترابطة، كي يمكن الوصول إلى حل مشكلة ما، أو إلى أساليب فنية، أو ابتكارات جديدة تساعد على الحل.

أما كلمة "العلمي"، فإنها تصف البحث، وتعني: المعرفة والدراسة والمهارة و إدراك الحقائق بطريقة منهجية منتظمة، والقدرة علي تحليل الظواهر والمتغيرات بغرض التوصل إلى نتائج كمية، تفسر هذه الظواهر، وتحلل العلاقات بين المتغيرات، وتضع الحلول للمشكلة، والبدائل الملائمة للحل.

وقد عرف الفقه البحث العلمي بعدة تعريفات، من بينها:

– أنه: "عمل عقلي هدفه تحقيق نتيجة فنية، بها يمكن إشباع حاجات إنسانية مفتقدة، بمعنى تقديم شيء جديد للمجتمع، أو إيجاد شيء لم يكن موجودا من قبل، قوامه أو ميزته أن يكون ثمرة فكرة ابتكارية، أو نشاط ابتكاري يتجاوز الفن الموجود" (بكر، 2001).

– أو أنه: "إعمال الفكر ببذل الجهد الذهني المنظم حول مجموعة من المسائل أو القضايا، بالتفتيش والتقصي عن المبادئ أو العلاقات التي تربط بينها، وصولا إلى الحقيقة التي ينبني عليها أفضل الحلول" (تركي، 2012).

– أو أنه: "الطريق المؤدي إلى كشف الحقائق في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة أسبابها، وما يناسبها من حلول، وذلك بطريقه محايدة غير متحيزة للمشكلة" (بدوي، 1977).

– وعرف بأنه: "كل عمل منظم، يجري طبقا لطرق محددة، من طرق التحليل، يهدف لزيادة المعرفة بسلوك وتطورات العلم المادي والبشري، في العلوم الرياضية والفيزيائية والتكنولوجية والهندسية والاجتماعية، وغيرها من العلوم، واستخدام هذه المعرفة لابتكار طرق علمية جديدة لإيجاد حلول للمشاكل، أو تحسين الأوضاع في المجالات المختلفة" (الكحلاوي، ب. ت).

– وبأنه: "عملية فكرية منظمة، يقوم بها شخص يسمى الباحث، من اجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة، تسمى موضوع البحث، بإتباع طريقة علمية

منظمة، تسمى منهج البحث، بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج، أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المسائل والمشكلات المماثلة، تسمى نتائج البحث" (تركي، 2012).

– وعرف بأنه: "استعمال التفكير البشري، بأسلوب منظم، بهدف معالجة المشكلات التي ليس لها حلول" (الكحلاوي، ب. ت).

وقد عرفت اليونسكو البحث العلمي بأنه: "عمليات الدراسة والتجربة وصياغة المفاهيم واختبار النظريات التي تدخل في توليد المعرفة العلمية" (الشيخلي، 2001).

<u>وبالنظر في هذه التعريفات وغيرها، يلاحظ الآتي:</u>

– أنها تركز على عملية البحث نفسها والطرق العلمية التي تجرى بها، والنتائج أو الأساليب الفنية أو المبتكرات الجديدة التي يمكن أن تساعد على حل مشكلات قائمة أو متوقعة، أو تحدث تطورا في عملية الإنتاج، مما يؤدي إلى تقدم المجتمع.

– أن هذه التعريفات، وهي تركز على عملية البحث ومنهجيته والنتائج المترتبة عليه، لا تحدد نوعا من الأبحاث، أو جهة معينة من الجهات أو البيئات التي تجرى فيها، أو قطاع معين من القطاعات (صناعي، زراعي، عسكري)، أو درجة تقدم أو تأخر المجتمعات.

– أنها تركز على الجانب التطبيقي وليس النظري، فالأبحاث تقسم إلى قسمين:

– أبحاث نظرية: تسمى – الأبحاث الأساسية – وهي تلك التي تتم وفق قواعد منظمة لتحقيق هدف عام، يتمثل في زيادة حجم المعرفة العلمية، وهي غير موجهة في ذاتها للتطبيق العملي لأي من نتائجها، ولكن هذه النتائج توضع تحت أيدي العلماء والمفكرين الذين قد يستفيدون منها في مرحله لاحقة، أثناء إجراء البحوث التطبيقية. (ومن أمثلة هذه البحوث، ما يتم في الجامعات ومعاهد و أكاديميات العلوم بصفة عامة).

– أبحاث تطبيقية (أو أصلية): وهي التي تجرى بغرض اكتشاف معارف جديدة، بغرض تحقيق هدف معين، وموجهة أساسا تجاه هدف تطبيقي، ومن خصائصها: مسايرة التطور العلمي لمعرفه آخر ما توصل إليه العلم لاستخدامه في حل المشكلة موضوع البحث، ومعرفه بدائل الحل" (الصقر، 2012).

(ISSN : 2537 - 0758)

ولا توجد تفرقة بين البحث الأساسي والبحث التطبيقي، فكلاهما يستهدف الحصول على معارف جديدة، أو تكنولوجيا قابله للتطبيق لإنتاج منتج جديد، أو طرق إنتاجية جديدة، فكل منها يعتمد على الآخر.. أي أنه توجد علاقة تبادلية بينهما. فضلا عن أن البحث الأساسي يمثل قاعدة المعارف التي تبني عليها باقي الأبحاث، وأن البحوث العلمية متكاملة، ويخدم بعضها البعض (الزهيري، 2006).

ثانيا: أهمية البحث العلمي:

ترجع أهمية البحث العلمي إلى كونه يمثل العامل الرئيسي في إحداث التقدم والنمو، أو يمثل المصنع الجديد أو الفكر الجديد الذي ينتج التقنيات الجديدة و أدوات الإنتاج الحديثة (الزهيري، 2006).. إن أهميته تتمثل في العلاقة بينه وبين التكنولوجيا الحديثة.

ويقصد بالتكنولوجيا: "مجموعة المعارف والمهارات التي تمكن من إنتاج سلع أو خدمات، وتتضمن المعارف والمبادئ الأساسية للعلوم بما تحويه من قوانين الطبيعة، وكذلك الأساليب الفنية والهندسية اللازمة للتطبيق" (عبد الفتاح، 1996).

أو أنها: "المعرفة know how المطبقة في العمليات الإنتاجية، والتي تسمح بالتحويل المادي لأقصى ما توصل إليه البحث العلمي من إمكانيات إلى الإنتاج القومي، وخلق إمكانية تعظيم الناتج والدخل من نفس المصادر، أو جهة أخرى تسمح بإنتاج السلع والخدمات من نفس المصادر وبأقل تكلفة" (الزهيري، 2006).

إن الارتباط وثيق بين البحث العلمي والتكنولوجيا، فالبحث العلمي يمثل قوة دفع لإحداث التغير التكنولوجي، وفي نفس الوقت يساهم التغير التكنولوجي في تطوير أدوات البحث العلمي، وتتسع وتتعمق مجالات البحث والاكتشاف والابتكار، و تزداد سرعة التعامل مع المعلومات، الأمر الذي يؤدي إلى توثيق العلاقة بينهما، ومن ثم إلى تحولات كبيرة كمية ونوعية في كل منهما (عبد الخالق، 1999).

إن الفن التكنولوجي في الصناعة أو في الإنتاج قائم على البحث العلمي، إذ أن الهدف منه: الوصول إلى الحقائق في الرياضيات والفيزياء والكيمياء، بينما

التكنولوجيا تعني تطبيق هذه الحقائق في عمليات الإنتاج. فالعلاقة قائمة ودائمة ومتطورة بين البحث العلمي والتقنيات الحديثة، وبينهما وبين تنمية المجتمع وتطوره.

المبحث الثاني
حرية البحث العلمي وأساسياته

أولا: حرية البحث العلمي:

"الحر": الخالص من الشوائب. و "الحرية": الخلوص من الشوائب أو الرق أو اللؤم. ومذهب الحرية (في الاقتصاد): مذهب يرمي إلى إعفاء التجارة الدولية من القيود والرسوم (المعجم الوجيز، 1999). والإنسان كائن حر، ولد حرا كي يمارس وجوده ككائن خلاق مبدع (عبد العظيم، 1994).

ويفهم من هذا، أن الحرية هي حق للإنسان، يتفق مع فطرته، وهي في الأصل حرية خالصة من الشوائب، و للإنسان أن يمارس كل أنشطته بحرية تامة. إلا أنه وفقا للأخلاقيات والقواعد والتشريعات تضع السلطات بعض القيود حرصا منها على أمن وسلامة المجتمع.. أي أن الحرية المطلقة لا وجود لها، ولابد أن يقيدها النظام وفقا لطبيعته وخصائصه.

وتتشابه حرية البحث العلمي مع كثير من الحريات، كحرية العمل، وحرية الفكر، وحرية الانتخاب.. إلخ. ولذلك اختلف الفقه والفكر حول تعريفها، ووجدت تعريفات متعددة لها، منها:

– أنها: "حرية ممارسة كافة الأنشطة المتصلة بالبحث العلمي، وذلك بشرط عدم مخالفة النظام والآداب العامة، وما تقرره قواعد الأخلاقيات التي لها علاقة بالنشاط محل البحث" (تركي، 2012).

– أنها: "رغبة الفرد في أن يكون سيد نفسه، يسير وفقا لغاياته وأهدافه الشخصية الواعية" (صابر، 2017).

– هي: "مجموعة الحقوق المعترف بها والتي اعتبرت أساسية في مستوى حضاري معين، وتتمتع بحماية قانونية خاصة من قبل الدولة، تضمن عدم التعرض لها، وبيان وسائل حمايتها" (صابر، 2017).

(ISSN : 2537 - 0758)

– أو هي: "حق الفرد في أن يفعل كل ما لا يضر بالآخرين، وأن الحدود المفروضة على هذه الحرية لا يجوز فرضها إلا بقانون" (متولي، ب. ت).

– أو أنها: "الملكة الخاصة التي تميز الإنسان من حيث هو موجود عاقل، تصدر أفعاله عن إرادته هو، لا عن إرادة أخرى غريبة عنه" (إبراهيم، 1971).

– كذلك عرفت بأنها: "مراكز قانونية ولائحية، يعترف للفرد بموجبها بالحق بالتصرف بدون إكراه في الحدود التي يتأثر فيها القانون الوضعي، أو التي تصدرها سلطة الضبط المكلفة بالمحافظة على الأمن والنظام العام، وذلك تحت رقابة القضاء، وتحمي هذا الحق دعوة قضائية، وذلك بشكل أساسي بأعمال رقابة المشروعية" (تركي، 2012).

ويتضح مما سبق، وجود تعريف واحد يعرف حرية البحث العلمي، بينما التعريفات الأخرى، البعض منها يعرف الحرية بصفة مطلقة و دون قيود، بينما البعض الآخر يضع لها قيود.. وهو الذي يتفق مع طبيعة الحياة، فالإنسان كائن اجتماعي، لا يستطيع أن يعيش منفردا، وتقتضي ضرورات الحياة أن ينتظم في صف الجماعة، و أن يلتزم في تصرفاته و أفعاله وأقواله بالأصول والقواعد التي توافقت عليها الجماعة.. فالحرية لابد أن يحددها النظام حسب طبيعته ودرجة تقدم المجتمع.. فلا حرية بدون نظام، ولا نظام يستطيع أن يتقدم بدون حرية (محفوظ، 1989).

الحق والحرية:

اختلف الفقهاء والباحثون حول مدلول صفتي: الحق والحرية، فالكثير منهم يستخدم أحدهما محل الآخر، كأن يقال حق التملك، ويقصد به حرية التملك، أو حرية الأمن ويقصد به حق الأمن. بينما البعض الآخر يفرق بينهما، حيث يرى أن الحق يقوم على فكرتين، هما: الرابطة القانونية، والاستئثار بمركز قانوني معين، إذ بمقتضى الحق يخول لشخص معين على سبيل الاستئثار والانفراد، اقتضاء أداء معين من شخص آخر، كحق الشخص في ملكية عين من الأعيان، أو حقه في اقتضاء دين من الديون، بينما الحرية صفة يعترف بها القانون للأشخاص جميعا على قدم المساواة، كحرية الاعتقاد، وحرية الرأي.

ومع هذا الاختلاف، فإن جمهور الفقهاء يرى أن الكلمتين مترادفتان، بل و متلازمتان في الوقت الحاضر، ويلاحظ هذا في كتب الفقه والمواثيق الدولية والدساتير، فكلاهما يرجع إلى طبيعة واحدة، وهي: إمكان ممارسة الشخص للنشاط الذي نص عليه الدستور، فهو له الحق في ممارسته، وهو حر في ألا يمارسه، وسواء اعترفت الدولة بهذه الحقوق أو أهملتها عن عمد أو عن غير عمد (ضبابة، 2010).

ثانيا: أساسيات حرية البحث العلمي:

تكتمل حرية البحث العلمي بثلاث حريات، بدون توفرهم لا يمكن أن يكون هناك حرية بحث علمي، أو لا يمكن أن يكون بحث علمي مفيد (صابر، 2017). ومن ناحية أخرى، فإن حرية البحث العلمي ترتبط أشد ارتباط بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في بلد ما، حيث تتأثر بها وتؤثر فيها. ومن ثم فإن الدول التي تنتهك فيها حريات وحقوق الإنسان، هي دول تتصف بالتخلف وعدم الاستقرار، بينما الدول التي تحترم فيها هذه الحقوق والحريات، وتضع الضوابط لها، هي الدول الأكثر تقدما واستقرارا.[2]

إن البحث العلمي، يبدأ بفكره، يلتقطها العقل من البيئة، أو من الظروف والمتغيرات التي يعيش داخلها، ثم يقلبها على نار هادئة، وقبل أن تنضج يريد إعلانها أو التعبير عنها، كي يعرف الاتجاهات المحيطة بها. وبعد أن يطمئن على جدوى هذه الفكرة، يجد ويجتهد في الحصول على البيانات والمعلومات التي تساعده على التنفيذ. ومن ثم فإن حرية البحث العلمي لا تكتمل إلا: بحرية الفكر، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الحصول على المعلومات.

1- حرية الفكر:

يعتبر الفكر من الحريات الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الإنسان، ذلك لأن الفكر من أعظم المواهب الإنسانية، ووسيلة الفرد لاكتساب العلم والمعرفة والحكمة، كما أنه الأداة التي يعبر بها الإنسان عن إرادته، ويمكنه من التمييز بين

[2] تقرير عن التنمية البشرية في العالم، 1992، موقع برنامج الأمم المتحدة على الإنترنت: www.arab-hdr.erg/reports/global/aspx.

(ISSN : 2537 - 0758)

الفضائل والرذائل و بين الخير والشر. ولذلك كانت حرية الفكر وانطلاقه في أي عصر دليلا علي رفعة هذا العصر وحضارته ورقي أفراده، بينما كان تقييده سببا في انحطاط هذا العصر، وتفشي الجهل فيه، وتخلف أفراده (البقمي، 2015).

والفكر في هذا المجال، هو انشغال العقل بشيء معين (آله جديدة مثلا، أو منتج جديد، أو أسلوب فني جديد، أو مادة أولية جديدة.. إلخ). ويظل العقل منشغلا بهذا الشيء، يرتب معلوماته ويقارب بين البدائل المتاحة، ليصل إلى أمر مجهول، عندما يخرج إلى الواقع، قد يتحقق أو لا يتحقق. أو أن الفكر هو: إعمال العقل في مشكلة معينة للتوصل إلى أفضل حل لها.

ويقصد بحرية الفكر: "حق المرء في التفكير من دون قيد ولا شرط، وحقه فيما يمليه عليه فكره وضميره من سلوك وعقائد" (البقمي، 2015).

2- حرية الرأي والتعبير

إن حرية الرأي والتعبير هي نتاج حرية الفكر، فإذا كان من حق الإنسان أن يفكر فيما يكتنفه من شؤون، وما يقع تحت إدراكه من ظواهر، وأن يستثمر ما يهديه إليه فكره بصورة مستقلة، فإن حقه هذا يبقى ناقصا إذا لم يتمكن من التعبير عن أفكاره ومعتقداته، بنقلها من مراحلها الداخلية إلي حيز الوجود الخارجي (البقمي، 2015). ومن ناحية أخرى، فإن حرية الرأي والتعبير من الحريات الشخصية المعنوية التي يقصد بها: الحقوق والحريات الفكرية التي ترتبط بنشاط الفرد واتصاله الفكري بالآخرين، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.

وقد عرفت حرية الرأي والتعبير بتعريفات متعددة، منها:

- أنها: "قدرة الفرد على التعبير عن آرائه وأفكاره بحرية تامة، و بالوسيلة التي يراها مناسبة" (الدباس، 2005).

- كما عرفت بأنها: "حرية التعبير عن الأفكار والآراء عن طريق الكلام أو الكتابة أو عمل فني بدون رقابة أو قيود حكومية، بشرط ألا تمثل طرق التعبير في مضامينها أفكار أو آراء تشكل خرقا للقوانين أو للأعراف التي سميت بهذه الحرية" (صابر، 2017).

– وعرفت بأنها: "أن يكون لكل إنسان رأي خاص به، وله أن يعبر عن أفكاره ووجهات نظره الخاصة، ونشر هذه الآراء بوسائل النشر المختلفة" (بسيوني، 2004).

– كذلك عرفت حرية الرأي والتعبير بأنها: "فتح المجال واسعا أمام الإنسان لالتماس مختلف ضروب المعرفة والإحاطة بأسرارها للاستفادة الشخصية منها، في تكوين رأيه الذي يؤمن به، أو تمهيدا لنقل الاستفادة بها إلى غيره من الأشخاص بشتى الطرق والوسائل المكتوبة أو الشفهية" (عفيفي، ب. ت).

وحرية الرأي والتعبير تمثل الحرية الأم لكل الحريات، وهي الحرية الأصل التي لا يتم الحوار المفتوح إلا في نطاقها، وعلى ذلك فإن هذه الحرية لا تنفصل عن الديمقراطية، و يتولد عنها العديد من الحريات خاصة حرية البحث العلمي، إذ لا معنى لبحث علمي يظل حبيس الأدراج، لا يمكن لصاحبه أن ينشره أو يعبر عنه أو يستفيد منه (صابر، 2017).

وهكذا، تتضح العلاقة بين حرية الرأي والتعبير وحرية البحث العلمي، باعتبار أنهما يعتمدان على العقل والمنطق، وأنهما من الحريات الفكرية، كما يحتويان كذلك على الحق الخاص بحرية المعلومات والذي يعد القاسم المشترك الأكبر بين الحريتين (تركي، 2012).

3– حرية الحصول على المعلومات

من الحقوق الأساسية لكل مواطن، سواء كان شخصا عاديا أم باحثا أم غيره، حق الحصول على المعلومات، بما لا يضر بالآخرين أو يتعارض مع الأمن القومي. وذلك لأن توفر هذا الحق يسمح للأفراد، العلم بما يحدث حولهم في الداخل أو في الخارج، الأمر الذي يمكنهم من المشاركة ايجابيا في صنع المستقبل لوطنهم.

وقد عرفت حرية الحصول على المعلومات بعدة تعريفات، منها:

– أنها: "حق الفرد في الحصول على البيانات أو السجلات و جميع أنواع المعلومات التي تكون خاضعة لسيطرة الهيئات العامة أو الشركات الخاصة ذات النفع العام، أو تلك الشركات الحكومية المملوكة ملكية كاملة للدولة، ولا يستثنى من ذلك إلا بنص قانوني خاص" (صابر، 2017).

(ISSN : 2537 - 0758)

– وعرفت كذلك بأنها: "الحق في مصادر الأخبار والمعلومات والإحصاءات والاستفسارات عنها والاطلاع على كافة الوثائق الرسمية غير المحظورة، وذلك دون عائق يحول بينه وبين حرية تدفق المعلومات" (حموده، 2010).

– وبأنها: "حق المواطن في الحصول على المعلومات من كل الأحداث القضائية التي تحدث داخل المجتمع أو خارجه من مصادر متنوعة ومتعددة، أو حق رجال الإعلام باعتبارهم ممثلين للجمهور في الحصول على المعلومات من مصادرها، وفتح جميع المصادر أمامهم" (الشيخ، 1998).

هذه الحريات الثلاث (حرية الفكر، وحرية الرأي والتعبير، وحرية الحصول على المعلومات) تشكل جزءا أساسيا من حرية البحث العلمي، إذ توجد علاقة طردية بين هذه الأجزاء الأربعة وبين نتائج البحث العلمي.. فالبحوث العلمية، سواء كانت جهد فرد أو مجموعة من الباحثين، يتوقف جدواها على توفير المناخ الملائم لإجرائها، فالباحث لا يستطيع أن يصل إلى نتائج جيده لبحثه، ما لم تتوفر له: حرية الفكر، و حرية الرأي والتعبير، و حرية الحصول على المعلومات، ثم حرية البحث العلمي.

إذ كيف يمارس الباحث عمله وهو يحس بالمهانة والفقر، لا يستطيع أن يوفر لأسرته حياة كريمة، أو كيف يبدي رأيه ويعبر عنه وهو يلمس التمييز والظلم والقهر من المحيطين به أو من رؤساؤه، وكيف يبحث وهو لم تتوفر له مقومات البحث من معدات وبيانات ومعلومات وإحصاءات تتعلق بموضوع البحث.. إنه بدون حرية الفكر وحرية الرأي، ومعارف صحيحة ودقيقة و معبرة عن الواقع والمتغيرات الخاصة بموضوع البحث، فضلا عن الرغبة القوية والإرادة الصادقة من السلطات العامة، لا يمكن أن تكون هناك نتائج جيدة للبحوث العلمية.

الفصل الثاني

قواعد حماية حرية البحث العلمي في التشريعات السعودية والمصرية

كان الفصل الأول عن البحث العلمي وحريته، وانتهى بضرورة توفر الحماية الكاملة لحرية البحث، كي يستطيع الباحث أن يعمل ويبتكر وينقل ابتكاره إلى حيز التطبيق، ومن ثم يكون الفصل الثاني عن علاقة التشريعات في كل من: المملكة العربية

السعودية وجمهورية مصر العربية بحماية حرية البحث العلمي، لذلك سنتناولهما في مبحثين متتاليين، ثم نعقد مقارنة بينهما.

المبحث الأول

التشريعات في المملكة العربية السعودية

منذ بداية الدولة السعودية عام 1157 وهي تستمد القواعد الأساسية للحكم من الشريعة الإسلامية ومن العادات والأعراف التقليدية معا (شلهوب، 1433). وظل هذا الوضع قائما بموجب إصدار عدد من الأنظمة الدستورية التي كان من بينها النظام الذي أصدره الملك عبد العزيز – رحمه الله – في جمادى الأولى عام 1343هـ، والذي نص فيه على: "أن الأمر في البلاد المقدسة شورى بين المسلمين، وأن مصدر التشريع والأحكام لا يكون إلا من الكتاب والسنة والفقه".

ثم صدر النظام الأساسي للحكم رقم (أ/90) وتاريخ 1412/8/27 هـ، الذي نص في مادته الأولى على أن: "المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله، ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض". ويعتبر هذا النظام هو الوثيقة الدستورية الأم في المملكة، وبجانبها يوجد عدد من المواثيق الدستورية المكملة للنظام الأساسي، تتمثل في: نظامي مجلس الشورى والمناطق الصادرات من العام ذاته، ونظام مجلس الوزراء الصادر عام 1414هـ، و نظام القضاء عام 1428هـ، ونظام هيئة البيعة عام 1427هـ (الكحلاوي، 1438).

واستغراقا في التوجه نحو اعتماد الشريعة الإسلامية منهجا للحكم، نصت المادة السابعة من النظام الأساسي على أن: "يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله، و هما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة" (العجمي، 1438).

وعلى هذا، فإن دستور المملكة العربية السعودية في الأساس يستمد سلطته وأحكامه من الشريعة الإسلامية، ويطبق أصولها ومبادئها في كل أوجه الحياة، ومن هذه

(ISSN : 2537 - 0758)

الأوجه: الحقوق والحريات العامة التي تهتم بها كل أنظمة الحكم في المملكة، وتعمل على حمايتها واحترامها وإيجاد الضمانات الكفيلة بالمحافظة عليها (البقمي، 2015).

ومن هذه الحقوق والحريات، حرية البحث العلمي، التي سنوضح جوانبها فيما يلي:

حرية الفكر:

عُني الإسلام عناية كبيرة بتنمية الفكر واستكشاف الكون، قال تعالى: ﴿وفِي الأَرْضِ آيَاتٌ لِّلْمُوقِنِين﴾[3] .. وقال سبحانه: ﴿فَلْيَنظُرِ الإنسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾[4] .. وقال تعالى: ﴿أَفَلا يَنظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ (17) وإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ (18) وإِلَى الجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ (19) وإِلَى الأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾[5].

أما عن الأنظمة السعودية فإنه يمكن إرجاع الحقوق كلها إلى المادة السادسة والعشرين التي تنص على أن: "تحمي الدولة حقوق الإنسان.. وفق الشريعة الإسلامية". ومن ناحية أخرى، فإن الأنظمة السعودية تتضمن نصوصا يستنتج منها أن الدولة تهتم بحرية الفكر، حيث يتضح منها أن الدولة تحرص على تنمية الملكات والقدرات والتي منها ملكة التفكير، وأن من أهداف التعليم غرس العقيدة الإسلامية التي تدعو إلى إعمال الفكر في نفوس النشء واكتسابهم المعارف والمهارات. حيث تنص المادة 13 من نظام الحكم على أن: "يهدف التعليم إلي غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء واكتسابهم المعارف والمهارات وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم، محبون لوطنهم معتزين بتاريخه".

كذلك يؤكد النظام الأساسي للحكم على رعاية الدولة للعلوم والآداب والثقافة وتشجيع البحث العلمي، مما يؤدي بدوره إلى حرية التفكير عن طريق التزود بالعلوم والمعارف والإحاطة بجوانب الثقافة المختلفة التي تسهم في رقى الأمة ورفعتها، وعلى أن البحث العلمي وسيلة من وسائل الحرية الفكرية التي تساعد على إجراء البحوث والدراسات باعتبارها مقياس للتقدم العلمي.

---

[3] سورة الذاريات، الآيتين: 20، 21.
[4] سورة الطارق، الآية 5.
[5] سورة الغاشية، الآيات: 17 – 20.

هذا فضلا عن أن الدولة تهتم بحق الفكر وحريته عن طريق رعاية الموهوبين وتكريمهم، وتوفير الإمكانيات اللازمة لتنمية قدراتهم وتشجيعهم على استمرارية إعمال الفكر والإبداع في كافة المجالات (البقمي، 1431، 1436).

حرية الرأي والتعبير

تعد حرية الرأي والتعبير من الصفات المميزة لنظم الحكم في المملكة العربية السعودية منذ نشأتها، يؤكد ذلك إمكان وصول المواطن أو المقيم إلى مجلس الملك أو مجلس ولي العهد و إبداء رأيه بخصوص شكوى أو مظلمة، كما أن لكل فرد الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من الشؤون (البقمي، 1431). وقد أكدت ذلك المادة 43 من النظام الأساسي للحكم.

كما يؤكد ذلك ما ورد في خطب الملك عبد العزيز "رحمه الله" الذي قال في إحداها: "إننا في أشد الحاجة إلى الاجتماع والاتصال بكم لتكونوا على علم تام بما عندنا، ونكون على علم تام بما عندكم، وأود أن يكون هذا الاتصال مباشرة، وفي مجلسي لتحملوا إلينا مطالب شعبنا ورغباته، وتحملوا إلى الشعب أعمالنا ونوايانا، إني أود أن يكون اتصالي بالشعب وثيقا دائما، لأن هذا أدعي لتنفيذ رغبات الشعب".

كذلك يوضح حرية الرأي والتعبير، اهتمام الدولة بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإنشاء هيئة مستقلة تقوم بهذا الأمر. كما اهتمت بالدعوة إلى الله، وجعلته من واجباتها، وأنشأت كذلك وزارة مستقلة، هي وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.. و يقوم العلماء بالتوجيه والإرشاد بحرية تامة في إبداء آرائهم على المستوى الفردي والجماعي وبإشراف من الدولة، الأمر الذي يعطي هذه الحري قيمة كبيرة ، تؤكد حرية الرأي والتعبير في المملكة العربية السعودية.

هذا فضلا عن حرية الكلمة الصادقة التي ضمنتها الدولة للدعاة والعلماء والباحثين والكتاب والمفكرين والصحفيين، والاهتمام بحق الرأي والتعبير على المستوى الرسمي، الذي تمثل في صدور الأمر الملكي رقم (أ/91) وتاريخ 1412/8/27 هـ، القاضي بإصدار مجلس الشورى الذي يحقق المشاركة الوطنية في سياسة الدولة، خلال تقديم المشورة الأولى لأولي الأمر، و دراسة الأنظمة وغير ذلك (البقمي، 1431).

(ISSN : 2537 - 0758)

وحرية الرأي والتعبير في الشريعة الإسلامية هي حرية شاملة، تتضمن جميع المجالات، حيث يجوز للفرد أن يبدي رأيه في الأمور العامة للدولة، وفي الأمور الدينية وغيرها، يؤكد ذلك، قوله – صلى الله عليه وسلم – "أوصاني خليلي بخصال من الخير، أوصاني ألا أخاف في الله لومة لائم، وأوصاني أن أقول الحق ولو كان مرا". (البقمي، 1436). وحرية الرأي والتعبير هي أيضا حرية منضبطة، حيث وضعت لها مجموعة من الضوابط تحول دون وقوع الضرر، فالإنسان وهو يمارس حقه في إبداء الرأي، لا يملك أن يكون شتاما، ولا عيابا، ولا قذافا، ولا كذابا. وإنما يجب أن يتحلى بالأخلاق والآداب والفضيلة. وفي نفس الوقت، هي حرية مقيدة بالغاية والمصلحة من تقريرها، ومقيده بالإطار العام للإسلام وقواعده وعدم مخالفة النصوص الأخرى.. أي أن الشريعة الإسلامية تجمع بين الحرية والتقييد، والأصل هو حرية الرأي (البقمي، 1436).

حرية البحث العلمي:

إن الله سبحانه وتعالى، قد كرم الإنسان، وميزه عن غيره من سائر المخلوقات.. ميزه بالعقل وبالاستخلاف في الأرض و بحمل الأمانة وبسيطرته على كل ما عداه، قال تعالى: ﴿ولَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وحَمَلْنَاهُمْ فِي البَرِّ والْبَحْرِ ورَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾[6].وأعطاه الحرية بكل جوانبها: حرية التفكير والتأمل في خلق الله وتدبر آياته، قال تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[7].

وحرية الرأي، بأن يكون الإنسان قادرا على التعبير عن نفسه وعن حاجاته ومشكلاته وآماله وتطلعاته، قال – صلى الله عليه وسلم – "أفضل الجهاد كلمه حق عند سلطان جائر"[8]. وحرية السير في الأرض والاستمتاع بخيراتها، قال تعالى: ﴿ومَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الأَرْضِ مُرَاغَماً كَثِيراً وسَعَةً..﴾[9].

[6]سورة الإسراء، الآية 70.
[7]سورة العنكبوت، الآية 20.
[8]رواه أبو داوود والترمذي.
[9]سورة النساء، الآية 10.

وحرية العمل والبحث والتقصي، الذي اعتبره الدين الإسلامي: أداه الإنتاج الأولى، والوسيلة الرئيسية لذلك، وأقوى الدوافع النفسية لدى الإنسان، لأنه يتلاءم مع فطرته. وليس هذا فقط، بل إن الدين الإسلامي، أوجب العمل على كل قادر، وطالبه بأن يمارس عملا ابتغاء الرزق وسعيا لتحقيق سلامة المجتمع وتقدمه، قال تعالى: ﴿هُوَ الَذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾[10].

بل والأكثر من ذلك تعدي الأمر إلى مرحلة التطبيق، عندما قرر الإسلام: أن كلا من العامل وصاحب العمل والدولة مسئولا عن العمل والإنتاج. قال تعالى: ﴿وقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ ورَسُولُهُ والْمُؤْمِنُونَ..﴾[11].. وقال – صلى الله عليه وسلم – "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته". إن الذي يعمل هو الإنسان، ويفكر ويبتكر، وسخرت له كل الكائنات، ويدير كل العمليات الإنتاجية هو الإنسان، قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَذِي سَخَّرَ لَكُمُ البَحْرَ لِتَجْرِيَ الفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ ولِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ ولَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (12) وسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ ومَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[12]. وفي هذا المجال، فإن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية قد كفل كل الحريات وحماها في المادتين: 26 التي تنص على أن: "تحمي الدولة حقوق الإنسان.. وفق الشريعة الإسلامية"، و ماده 29 التي تنص علي أن: "ترعى الدولة العلوم والآداب والثقافة.. وتعنى بتشجيع البحث العلمي وتصون التراث الإسلامي والعربي وتسهم في الحضارة العربية والإسلامية".

المبحث الثاني

التشريعات في جمهورية مصر العربية

حرية الفكر

نص في دستور 2012 في المادة 45 علي أن: "حرية الفكر والرأي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل النشر والتعبير".

[10]سورة الملك، الآية 15.
[11]سورة التوبة، الآية 105.
[12]سورة الجاثية، الآيات 12-13.

(ISSN : 2537 - 0758)

ونص في دستور 2014 في المادة 65 علي أن: "حرية الفكر والرأي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر".

كذلك نص في دستور 2012 في المادة 46 علي أن: "حرية الإبداع بأشكاله المختلفة حق لكل مواطن، وتنهض الدولة بالعلوم والفنون والآداب، وترعى المبدعين والمخترعين، وتحمى إبداعاتهم وابتكاراتهم، وتتخذ الدولة التدابير اللازمة للحفاظ على التراث الثقافي الوطني، وتعمل على نشر الخدمات الثقافية".

أما في دستور 2014 فقد جاء مضمون هذه الحرية (حرية الإبداع بأنواعه) بشكل مختلف عما وردت في دستور 2012، حيث نص في دستور 2014 في المادة 67 علي أن: "حرية الإبداع الفني والأدبي مكفولة، وتلتزم الدولة بالنهوض بالفنون والآداب، ورعاية المبدعين وحماية إبداعاتهم، وتوفير وسائل التشجيع اللازم لذلك".

"ولا يجوز رفع أو تحريك الدعاوى لوقف أو مصادرة الأعمال الفنية والأدبية والفكرية، أو ضد مبدعيها إلا عن طريق النيابة العامة، ولا توقع عقوبة سالبة للحرية إلا في الجرائم التي ترتكب بسبب علاقة المنتج الفني أو الأدبي أو الفكري. أما الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو التمييز بين المواطنين أو الطعن في أعراض الأفراد فيحدد القانون عقوبتها". "وللمحكمة في هذه الأحوال إلزام المحكوم عليه بتعويض جزائي للمضرور من الجريمة، إضافة إلى التعويضات الأصلية المستحقة له عما لحقه من أضرار، وذلك كله وفقا للقانون".

وجاء أيضا في المادة 69 من دستور 2014 أن: "تلتزم الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية بشتى أنواعها في كافه المجالات، وتنشئ جهازا مختصا لرعاية تلك الحقوق وحمايتها القانونية، وينظم القانون ذلك".

حرية الرأي والتعبير

جاء في دستور 1956 في المادة 44 منه أن: "حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرها، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون".

وجاء في دستور 1971 في المادة 47 منه أن: "حرية الرأي مكفولة، و لكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون، والنقد الذاتي والنقد البناء، ضمانا لسلامة البناء الوطني".

ونص في دستور 2012 في المادة 45 على أن: "حرية الفكر والرأي مكفولة، و لكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل النشر والتعبير".

كما نص في دستور 2014 في المادة 65 علي أن: "حرية الفكر والرأي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر".

ويلاحظ أن حرية الرأي والتعبير قد وردت مقيده في دستور 1971، حيث نص علي أن تكون "في حدود القانون والنقد الذاتي والنقد البناء". بينما في دستور 2012 و 2014 وردت محرره من هذا القيد.. غير أن هذا التحرير لا يمنع المشرع العادي من أن يتناولها بالتنظيم بالقدر وفي الحدود الضرورية، باعتبار أن ذلك من مقومات النظم الديمقراطية.

وهو ما ذهبت إليه محكمة القضاء الإداري في إحدى أحكامها، حيث قررت أن: "أحكام الدستور قد كفلت لكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره، سواء بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير، طالما كان ذلك في حدود القانون، ولا يقوم أي تنظيم قانوني إلا بهذا الحق، ويجب أن لا تقيد حرية التعبير بتشريعات تمثل أغلالا على ممارستها، بفرض عقوبات تهدف إلى قمعها".[13]

ويلاحظ أيضا أن المحكمة الدستورية العليا، قد أوضحت أهمية حرية الرأي والتعبير، حيث نصت على: "إن حرية الرأي إذ تعد من الدعامات الأساسية التي تقوم عليها النظم الديمقراطية، فقد عدت من الأصول الدستورية الثابتة في كل بلد ديمقراطي متحضر، وحرصت على تواجدها الدساتير المصرية المتعاقبة، وقررها دستور 2014

[13]حكم محكمة القضاء الإداري، الدعوى رقم 1326 لسنة 1951 ق، جلسة 20/5/2003، مجموعة المكتب الفني، 2005/2006، الحريات العامة والأحزاب وحقوق الإنسان، الدائرة الأولى.

(ISSN : 2537 - 0758)

بنص المادة 46 .. أما فيما يتعلق بحرية التعبير فإن المحكمة ذاتها تقول: ".. وتمثل حرية التعبير في ذاتها قيمة عليا، لا تنفصل الديمقراطية عنها، وإنما تؤسس الدول على ضوئها مجتمعاتها، صونا لتفاعل مواطنيها معا، بما يكفل تطوير بنيانها وتعميق حريتها".[14]

حرية الحصول على المعلومات

مع أن العديد من دول العالم قد اعترفت دساتيرها بحرية الحصول على المعلومات (صابر، 2017)، إلا أن الدستور المصري لم ينص على هذا الحق إلا في دستور 2012، حيث نصت المادة 47 منه علي أن: "الحصول على المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق والإفصاح عنها وتداولها حق تكفله الدولة لكل مواطن بما لا يمس حرية الحياة الخاصة، وحقوق الآخرين، ولا يتعارض مع الأمن القومي.

وينظم القانون قواعد إيداع الوثائق العامة وحفظها، وطريقة الحصول على المعلومات، والتظلم من رفض إعطائها، وما قد يترتب على هذا الرفض من مساءلة".

كما نص دستور 2014 على هذا الحق مع بعض التغيير والتوسع، حيث نصت المادة 68 على أن: "المعلومات و البيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وينظم القانون ضوابط الحصول عليها وإتاحتها وسريتها، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمدا".

وتلتزم مؤسسات الدولة بإيداع الوثائق الرسمية بعد الانتهاء من فتره العمل بها في دار الوثائق القومية وحمايتها وتأمينها من الضياع أو التلف، وترميمها ورقمنتها بجميع الوسائل والأدوات الحديثة وفقا للقانون".

ومع عدم النص على هذه الحرية بصراحة في دساتير ما قبل عام 2012، إلا أن بعض الفقه والقضاء اعتبر أن هذه الحرية مكفولة ضمنا بالنص علي حرية الرأي

[14]حكم المحكمة الدستورية العليا في 27 فبراير 1988 ق 77 س 19، الجريدة الرسمية، العدد 8 صادر في 19/2/1998، عن: د. رجب محمد السيد الكحلاوي، الحماية القانونية للحرية الأكاديمية، ص 93.

والتعبير، باعتبار أن الأخيرة تعد هي الحرية الأصل لمختلف الحريات الذهنية أو الفكرية التي تتفرع عن كل الحريات، والتي من بينها حرية الحصول على المعلومات" (خاطري، 2009).

كذلك فإن القضاء الدستوري المصري، قد أضفى على حرية الحصول على المعلومات قيمة دستورية، فالمتابع لأحكام المحكمة الدستورية المصرية، يجد أنها قررت عدم الوقوف عند الحريات التي نص عليها الدستور، وإنما قضت بألا يؤدي التشريع العادي إلى الإخلال بالحقوق التي تعتبر وثيقة الصلة بالحرية الشخصية، حتى ولو لم يأت النص عليها صراحة في صلب الدستور.

حرية البحث العلمي

جاء في دستور 1956 في المادة 44 منه، أن: "حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، و لكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرها وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون".

كما جاء في دستور 1971 في المادة 47 منه أن: "تكفل الدولة حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي، وتوفير وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك".

كذلك نص في دستور 2012 في المادة 59 علي أن: "حرية البحث العلمي مكفولة، والجامعات والمجامع العلمية واللغوية ومراكز البحث العلمي مستقلة، وتخصص لها الدولة نسبة كافية من الناتج القومي".

كما نص دستور 2014 في المادة 66 علي أن: "حرية البحث العلمي مكفولة، وتلتزم الدولة برعاية الباحثين والمخترعين وحماية ابتكاراتهم والعمل على تطبيقها".

ويلاحظ أن دستور 1956 في المادة 44 قد ربط بين حرية الرأي وحرية البحث العلمي، على أساس أن حرية الرأي – كما تقدم – تعد بمثابة الحرية الأصل لجميع الحريات الذهنية أو الفكرية الأخرى.. أي التي تتصل بإبداء الآراء والأفكار والمعلومات وتلقيها، والتعبير عنها بكافة الوسائل، كحرية الصحافة والإعلام و حرية تداول المعلومات، فضلا عن الحرية الأكاديمية بمظاهرها المختلفة، كحرية البحث العلمي والإبداع والطباعة والنشر.

(ISSN : 2537 - 0758)

وهكذا تتفق حرية البحث العلمي و حرية التعبير عن الرأي في: أنهما يعتمدان على العقل والمنطق، كما يوصفان بأنهما من الحريات الفكرية – كما تقدم – على حد سواء، فضلا عن أنهما يرتبطان ارتباطا وثيقا في احتوائهما على الحق الخاص بحرية الحصول على المعلومات، والذي يعد القاسم المشترك بين الحريتين (تركي، 2012).

أما في دستور 1971 في المادة 47، فقد جاءت حرية البحث العلمي بكونها حقا مستقلا، وكذلك في دستور 2012 ماده 59 و 2014 ماده 66.

بينما في دستور 2012 ماده 45 و 2014 ماده 65 ، فقد ربط بين حريتي: الفكر والرأي.. الأمر الذي يؤكد الارتباط الوثيق بين الحريات الأربعة: حرية البحث العلمي، وحرية الفكر، وحرية الرأي، و حرية الحصول على المعلومات.

المقارنة بين التشريعات في كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية

تعرضنا في المبحثين السابقين للتشريعات القانونية الخاصة بحرية البحث العلمي، متمثلة في الأنظمة الدستورية في كل من المملكة العربية السعودية و جمهورية مصر العربية، على أساس أن الدستور يسمو على كل القوانين والتشريعات العادية، وأنه لا يمكن لأي منهما أن يخالفه وإلا كان مصيره الإلغاء. وفيما يلي توضيح لبعض أوجه الاختلاف في أنظمة الحكم في كل من المملكة العربية السعودية ونظيرتها الوضعية في الدول الأخرى، خاصة في جمهورية مصر العربية.. وأوجه الاختلاف هذه هي: الاستقرار والاستمرار، والوضوح والدقة، والرقابة.

1- الاستقرار والاستمرار: إن الشريعة الإسلامية جاءت كتنظيم متكامل لكافة البشر في مختلف أوجه الحياة: العقائدية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، و لها وجهان: أحدهما ثابت، والثاني متغير.

أ- الوجه الثابت: ويتمثل في مجموعة الأصول التي جاءت بها نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، ليلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان، بغض النظر عن درجه تقدم المجتمع أو تأخره، أو مجالات الإنتاج السائدة فيه (الفنجري، 1985، 1989). ومن قبيل هذا:

– أصل المال مال الله والبشر مستخلفون فيه: قال تعالى: ﴿ولِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ ومَا فِي الأَرْضِ..﴾[15]، وقال تعالى: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ ورَسُولِهِ وأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ..﴾[16]، وقال تعالى: ﴿.. وآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَذِي آتَاكُمْ ..﴾[17].

– أصل العدل ورفض الظلم: قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ والإِحْسَانِ..﴾[18]، وقال تعالى:﴿..وإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ..﴾[19]، وقال تعالى: (يا بني ادم إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا)[20].

– أصل المساواة: وهو حق يؤكد أن الصفة الإنسانية واحدة. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ واحِدَةٍ..﴾[21] .. و قال – صلى الله عليه وسلم – "الناس سواسية كأسنان المشط، لا فرق بين عربي وأعجمي أو ابيض و أسود إلا بالتقوى)[22].

– أصل التنمية البشرية: قال تعالى:﴿..هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ واسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا..﴾[23]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً..﴾[24]. وقال تعالى: ﴿..فَانتَشِرُوا فِي الأَرْضِ وابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ واذْكُرُوا اللّهَ كَثِيراً لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[25].

وهذه الأصول وغيرها التي وردت بنصوص القرآن الكريم والسنة المحمدية، هي نصوص إلهية لا يجوز الخلاف حولها، ولا تقبل التعديل أو التغيير.

ب– الوجه المتغير: وهو خاص بالتطبيق، ويتضمن مجموعة من الأساليب والخطط العملية للمشكلات التي يكشف عنها فقهاء الإسلام، وتنتقل إلى ارض الواقع. وهذه قد يختلف حولها المجتهدون وأولي الأمر، باختلاف تقديرهم للمصالح، تبعا لتغير ظروف الزمان والمكان، بل وفي الزمن الواحد باختلاف فهم الأدلة الشرعية.. ومن قبل هذا:

---

[15]سورة النجم، الآية 31.
[16]سورة الحديد، الآية 7.
[17]سورة النور، الآية 33.
[18]سورة النحل، الآية 9.
[19]سورة النساء، الآية 58.
[20]حديث قدسي.
[21]سورة النساء، الآية 1.
[22]رواه ابن كثير في تفسيره بألفاظ متقاربة، الجزء الثامن.
[23]سورة هود، الآية 61.
[24]سورة البقرة، الآية 30.
[25]سورة الجمعة، الآية 10.

(ISSN : 2537 - 0758)

صور الفائدة المحرمة، ومقدار حد الكفاية (أو الحد الأدنى للأجور)، ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ونطاق الملكية الخاصة والملكية العامة.. إلخ. فهذه الأمور وغيرها مما يتسع فيه مجال الاجتهاد، وتتعدد فيه صور التطبيق، تدخل في عمل المجتهدين وأولي الأمر، يختلفون حولها باختلاف تقديرهم للمصالح، وفهمهم للأدلة الشرعية.

وإذا ما أضيف إلى ما تقدم أن الدساتير الوضعية، مهما بلغت من بعد نظر وشمول لجوانب نظام الحكم في دوله ما، فإنه لا يمكن لهذه الدساتير أن تستمر بلا نهاية، وإنما يمكن فقط أن توصف الدساتير الجيدة منها بالثبات والاستمرار. ومن ناحية أخرى، فإن إعمالها بلا نهاية يعد عدوانا على ما يتمتع به الشعب من سيادة، باعتبار أنه مصدر السلطات جميعا، فضلا عن أن الجيل الحاضر ليس من حقه أن يفرض إرادته على الأجيال القادمة بسلب حقها في إصدار دستورها بما يتفق مع ظروفها ومصالحها (الكحلاوي، 1438).

ويترتب على ما تقدم أمرين:

الأمر الأول: أن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية بالنسبة للوجه الثابت من الشريعة الإسلامية، يتصف بالاستقرار والاستمرار، بل والعمل به بلا نهاية، أما بالنسبة للوجه المتغير، فإنه يتصف بالمرونة مع الاستقرار والاستمرار النسبي.. يؤكد ذلك، ما أجاب به الأمير (النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية) عندما سئل عن إمكانية تغيير النظام الأساسي للحكم، حيث قال: "النظام ليس كتاب الله الذي لا يمكن تغييره، ويمكن تغيير أي مادة في النظام لأمر تقتضيه المصلحة" (الكحلاوي، 1438).. وأكد ذلك أيضا الملك فهد – رحمه الله – عندما قال: "لا يوجد نظام في الدنيا يوضع موضع التنفيذ إلا ويظهر عليه: إضافات وملاحظات وتحسينات" (الكحلاوي، 1438).

وفي الحالتين، فإن النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية يبني على أسس وقواعد إلهية غير خاضعة لتغير الأهواء والاتجاهات، كما هو الحال في الدساتير الأخرى – والتي من بينها الدستور المصري – التي توضع وتتغير وفقا للآراء

واختلاف وجهات النظر أو التغيرات السياسية.. و للاستقرار والاستمرار في الدستور ميزة كبرى بالنسبة للحقوق والحريات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى سياسات ثابتة وخطط مستقرة، يعمل بها على فترات طويلة.

1- الدقة والوضوح: أن تكون القوانين والتشريعات دقيقة الصياغة، لا تعارض بينها ولا تشابه في المفاهيم، والوضوح بأن تكون معلومة بشكل يقيني، لا غموض فيها ولا إبهام، بحيث يفهمها كل فرد، إذ يؤدي ذلك إلى رفع وعي المخاطبين بها، وإقبالهم على تنفيذها، دون تقاعس أو إهمال. بينما عدم الدقة والوضوح، أو احتمالهما لعدة تفسيرات، قد يؤدي إلى تنازعات، وربما اللجوء إلى القضاء، وتكون النتيجة في النهاية غير مرضية.

الدقة والوضوح متوفران في النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، بينما في الدساتير الأخرى، في الغالب أنهما غير متوفرين. فالدستور المصري مثلا، إذا نظرنا إلى التشريعات الخاصة بحرية البحث العلمي، نجد أن المادة 59 من دستور 2012 ، و المادة 66 من دستور 2014 ، ينصان في صدرهما على حرية البحث العلمي، بينما الجزء الثاني من المادتين مختلفتان تماما عن بعضهما في النص والمفهوم، فضلا عن أن الدولة التزمت في المادة الأولى بتخصيص نسبة كافية من الناتج القومي للبحث العلمي، وكلمة كافية قد تعني: 0.2 % أو 1 % أو 3 %، مما يفتح المجال أمام الاختلاف وتعدد الآراء.

2- الرقابة: إن مجرد النص على حق ما في الدستور، مهما بلغ من الوضوح والدقة، لا يشكل وحده ضمانا كافيا لتنظيم الحياة، ومن ثم لابد من وجود ضمانات واضحة أو يقينية وقائمه بذاتها تحمي ممارسة الحقوق والحريات.

وهذه الضمانات تتمثل في الرقابة، سواء الخارجية التي أداتها القوانين والتشريعات، أو الداخلية – الذاتية – والتي أداتها الضمير أو الوازع الديني.

وفي ظل التشريعات الوضعية تكون الرقابة أساسا، رقابه خارجية مناطها القانون، بينما في التشريعات الإلهية تكون الرقابة ذاتية أساسها عقيدة الإيمان بالله وحساب اليوم الآخر.. ولا شك أن في ذلك ضمانة قوية لسلامة السلوك الاجتماعي، و شرعية

(ISSN : 2537 - 0758)

المعاملات التجارية والصناعية.. إلخ. لشعور الفرد المؤمن بأنه إذا استطاع أن يفلت من رقابة ومسائلة القانون، فإنه لن يستطيع أن يفلت من رقابة ومسائلة الله سبحانه وتعالى.. إنه في ظل النظم الوضعية – وبغير وجود الوازع الديني – يحاول الكثيرون التهرب من التزاماتهم أو الانحراف بأنشطتهم كلما غفلت عين الدولة أو عجزت أجهزتها عن رقابتهم ومساءلتهم (المصري، 1982).

الفصل الثالث

البحث العلمي والتنمية الشاملة والمستدامة

كان الفصل الأول عن البحث العلمي وحريته، وكان الثاني عن دور التشريعات في كل من السعودية ومصر، في تفعيل وتنشيط البحث العلمي وكفالة حريته. أما عن مضمون هذا الفصل، فسنتناوله في مبحثين، توضح في الأول منه، القاعدة الأساسية للبحث العلمي، ومؤشرات تدني وضعف هذا البحث، والعقبات التي تعترض سيره وتقدمه في البلدين. بينما في المبحث الثاني، نتناول العلاقة بين البحث العلمي والتنمية الشاملة والمستدامة.

المبحث الأول

واقع البحث العلمي في كل من مصر والسعودية

أولا: القاعدة الأساسية للبحث العلمي في كلا البلدين:

1- المملكة العربية السعودية:

بدأ الاهتمام بالبحث العلمي في المملكة العربية السعودية، بتطوير أنشطة الجامعات، خاصة بعد إنشاء جامعة الملك سعود عام 1970م، ثم كانت الخطوة الثانية والتي تعد البداية الحقيقية: إنشاء "المركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا" عام 1977م، والذي أصبح اسمه بعد ذلك: "مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية"، والتي تمثل عملها في أربعة محاور أساسية:

– قيادة وتوجيه البحث العلمي وطنيا بموجب وضع خطة زمنية طويلة الأجل لتطوير العلوم والتقنية في المملكة ومتابعة تنفيذها.

– دعم البحث العلمي وطنيا، من خلال برامج المنح العلمية والبحثية، وتمويلها لمشروعات بحوث في مختلف الجهات الوطنية.

– القيام بالبحث العلمي مباشرة عن طريق معاهد البحث لديها والتي وصل عددها إلى أكثر من سبعة معاهد.

– توفير مختلف الخدمات العلمية والتقنية، وتوفير قواعد المعلومات الوطنية والارتباط بالشبكة العالمية للانترنت (قمر، ومصطفى، 2008).

وللمدينة مجموعة من الأهداف المتنوعة، تمثلت في دعم وتشجيع البحث العلمي، بما يتناسب مع متطلبات التنمية الشاملة.. والتنسيق بين أنشطة المؤسسات والمراكز الأخرى في تحديد الاستراتيجيات واقتراح السياسات الوطنية في مجال العلوم والتقنية لبناء قاعدة علمية تكنولوجية قوية بالمملكة.. وتقوم المدينة بتحقيق هذه الأهداف عن طريق اقتراح السياسات وإعداد استراتيجيات البحوث والتقنية وتقديم منح لإجراء بحوث علمية، وتساعد القطاع الخاص في إجراء البحوث اللازمة لتطوير الإنتاج والخدمات، وتدعيم البرامج المشتركة بين المملكة و المؤسسات العلمية: الإقليمية والدولية (قمر، ومصطفى، 2008).

ويوجد بالمملكة العربية السعودية مجموعة كبيرة من معاهد ومراكز البحث العلمي في جميع المجالات الإنتاجية والخدمية، و في القطاعين الحكومي والخاص، كما تؤدي الجامعات في المملكة دورا بارزا في مجال البحث العلمي، فضلا عن دورها في مجالات التعليم والثقافة، حيث تعمل على تخريج الكوادر التي تبني النهضة العلمية، وترفع المستوى الثقافي والفكري لأبناء الوطن، وتنمي قدراتهم على الخلق والإبداع.

وقد نصت اللائحة الموحدة للبحث العلمي (1419هـ – 1999م) على إنشاء عمادة باسم: "عمادة البحث العلمي" في كل جامعة، لتحقيق هدفين: رعاية البحوث التي تجرى في الجامعات وتؤدي إلى إثراء العلم والمعرفة في جميع المجالات، وحفز الباحثين على إجراء البحوث الأصلية والمبتكرة التي تساعد على تدعيم المعرفة المتخصصة، وخدمة المجتمع، وتوفير سبل انجاز ذلك (قمر، ومصطفى، 2008).

(ISSN : 2537 - 0758)

ويبلغ عدد مراكز البحوث في الجامعات السعودية 100مركز بحث علمي،منها 20 في جامعة القصيم، و17 في جامعة الملك سعود، و11 في جامعة الملك عبد العزيز.

ويوجد عدد من المراكز البحثية يتبع الجمعيات الخيرية، وهو أمر قانوني فرضه نظام الجمعيات الأهلية المعمول به في المملكة. ويؤدي دورا هاما في مجال صنع السياسات، إذ من خلال الأبحاث والمؤتمرات والندوات وورش العمل والمجلات الدورية، تقوم هذه المراكز بدور المنير والمساعد والمقرب بين الناس وأصحاب القرار، خاصة في القضايا الحيوية الإستراتيجية أو الطارئة.

كما تقوم هذه المنظومة بتجميع المفكرين والباحثين و قادة الرأي للعمل في إطار منظم منهجي تتوافر له الإمكانات لإنتاج الأفكار والآراء والتطورات التي تستهدف التأثير والإثارة لصانعي السياسات العامة في المجالات الحيوية للدولة والناس، كما أن من منافعها أنها تقوم بدور المنبه والمحذر من أخطار ومشكلات قد تظهر في المستقبل (المعهد المصري، 2016). وفيما يلي نوضح دور بعض هذه المراكز:

أ- مركز الخليج للأبحاث:

وقد تأسس في يوليو من عام 2000 على يد رجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز صقر، بهدف القيام بأبحاث علمية متقدمة وجادة، تخص مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب إيران والعراق واليمن، وهو يعمل كمؤسسة بحثية مستقلة غير ربحيه، ويركز أبحاثه على العلوم الاجتماعية.

ب- مركز اسبار للدراسات والبحوث والإعلام:

وقد تأسس عام 1994 استجابة لحاجة البحث العلمي، ودعما لصانع القرار (السياسي والاقتصادي والاجتماعي)، ليستند إلى أرضية صلبة ومتوازنة، وتتمثل أهدافه في تأكيد أهمية البحث العلمي باعتباره الوسيلة الأنجع باتجاه دعم القرار، وتشجيع حركة البحث العلمي وتنشيطه، و توطيد العلاقة مع المجتمع بكافة فئاته وهيئاته، والمساهمة في ربط مشاريع البحوث بحاجات المجتمع ومشكلاته. مركز الأمير عبد المحسن بن جلوي للبحوث والدراسات الإسلامية:

وقد تأسس هذا عام 1420 هـ- 1999 م، كمؤسسة علمية مستقلة، غير هادفة للربح، يعمل على توسيع الهوية الإسلامية وركائزها الإيمانية في نفوس أبناء الأمة الإسلامية، ليحقق لهم الصفاء والنقاء وقوه الإيمان، من خلال حركة جادة تساعد في بعث الوعي الإسلامي، وانجاز البحوث والدراسات الاستشراقية بما يضمن سلامة العقيدة والمنهج.

ج- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية:

وقد تأسس في 11 رمضان 1403 هـ- 22 يونيو 1983 م، كهيئة علمية بحثية، تهدف إلى إبراز الجوانب القيادية للملك فيصل بن عبد العزيز - رحمه الله - و إبراز دور الحضارة الإسلامية وما قدمته إلى البشرية في الميادين المختلفة.

د- مركز الملك فهد للبحوث الطبية:

ويعملك كهيئة متخصصة في مجال البحوث الطبية في المملكة العربية السعودية، وقد أسس في عام 1980 م بموجب مرسوم ملكي للمساهمة في حل المشاكل الصحية السائدة من خلال أبحاث أساسيه وتطبيقيه متميزة، تساهم في إثراء المعارف الطبية والصحية العالمية ... هذا فضلا عن أكثر من 70 من مراكز للبحوث موجودة في الجامعات والوزارات وأماكن أخرى (المعهد المصري، 2016).

2- جمهورية مصر العربية:

كان البحث العلمي في مصر يقوم على أكتاف الباحثين والعلماء في المؤسسات العلمية المختلفة بدون روابط قويه تربطهم، و عندما ظهرت الحاجة إلى ذلك أنشئ مجلس فؤاد الأول للبحوث في نوفمبر 1939، والذي بدأ نشاط العلمي في عام 1947، ثم أصدرت الحكومة قانون بإنشاء المجلس الأعلى للعلوم في يناير 1956، والذي يعتبر النواة الحقيقية لإعداد كوادر من العلماء والباحثين في مجالات متعددة، ثم أنشئت أول وزاره للبحث العلمي في يناير 1963، و تقرر إنشاء أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا في سبتمبر 1971، كمظلة قومية للعلم والتكنولوجيا في مصر.

ونوضح فيما يلي - باختصار - المراكز العلمية البحثية التابعة لوزارة البحث العلمي، وعددها 13 مركز أو معهد أو هيئة بحثية.

(ISSN : 2537 - 0758)

أ- أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا:

وقد أنشأت في أوائل السبعينيات من القرن العشرين كمركز للفكر وبيت للخبرة، يقدم المشورة والرأي المدروس للجهات والمصالح الحكومية وهيئات المجتمع المدني.

ب- مدينة مبارك للبحوث العلمية والتكنولوجية:

أنشأت في سنة 1993 لتكون صرحا علميا مميزا يساهم في صنع ما وصل إليه العلم والعلماء، من أبحاث وابتكارات وتقدم تكنولوجي لمواكبة التقدم التكنولوجي العالمي حتى تصبح المدينة أول وادي للعلوم والتكنولوجيا.

ج- المجلس الأعلى لمراكز ومعاهد البحوث:

وقد تم إنشائه في عام 1991 ليقوم بالتنسيق والربط و إصدار اللوائح المشتركة بين المراكز والمعاهد، أسوة بالمجلس الأعلى للجامعات. وقد أعيد تنظيمه في سنه 1998 برئاسة وزير الدولة لشؤون البحث العلمي، وعضويه رؤساء المراكز والمعاهد والهيئات البحثية التابعة له، بالإضافة إلى أمين المجلس، وتتركز رسالته في التنسيق وإقامة نظام فعال ذو كفاءة عاليه للمعاونة في تعظيم الأداء وتجانس العمل وتكامله بين مراكز ومعاهد البحوث، والمساهمة في إتاحة وتأكيد القدرات وتوزيعها في سبيل التنمية، وتحقيق أهداف التنمية على المستوى القومي.

د- المركز القومي للبحوث:

وقد أنشئ هذا المركز عام 1956، ومر منذ إنشائه بثلاث مراحل تطوير أساسية، في الثالثة منها ركز نشاطه العلمي على البحوث التعاقدية مع الهيئات المخولة و المستفيدة من البحث العلمي، في مجال البحث والتطوير ونقل وتنمية التكنولوجيا، و يعتبر بيت خبرة للبحث والتطوير والابتكار في مصر، وقادر على المنافسة الدولية، وعلى دفع عجلة التنمية للدولة.

ذ- مركز بحوث وتطوير الفلزات:

أنشئ في سنه 1983 بعد أن كان أحد الهيئات البحثية بالمركز القومي للبحوث (من 1973 حتى 1983). وتتركز رسالته في المساهمة في زيادة معدل النمو

الاقتصادي، برفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، على أن يكون المركز الوطني الإقليمي التخصصي في مجال بحوث وتطوير المواد، وذلك بما يتميز به من معدات علمية وبحثية.

ر- المعهد القومي لعلوم البحار والمصايد:

وقد أنشئ في عام 1924 من اجل البحث العلمي في علوم البحار والمصايد، ويعتبر من أقدم واعرق المؤسسات البحثية في الشرق الأوسط والمنطقة العربية بأسرها. وتنفذ سياساته من خلال برامج بحثيه مكثفة في مجال البحوث التطبيقية، وذلك في جميع تخصصات العلوم البحرية والمصايد السمكية والاستزراع السمكي وعلوم المحيطات.

ز- المعهد القومي للبحوث الفلكية والجيوفيزيقيه:

أما المعهد القومي للبحوث الفلكية والجيوفيزيقيه، فإنه يعتبر أيضا من أقدم المعاهد البحثية في مصر والوطن العربي، حيث تم إنشائه عام 1903 على قمة مرصد حلوان، غير أن تخصصات المعهد (الفلك والجيوفيزياء) بدأت قبل هذا التاريخ بأعوام كثيرة، حيث بدأت القياسات الفلكية عام 1839، وبدأت القياسات الزلزالية عام 1883، ويعتبر المعهد أكبر بيت خبرة في مجالات العلوم الفلكية والجيوفيزيقيه ليس بمصر فقط ولكن على المستوى الإقليمي، و يتبع المعهد عدد من المراكز الفلكية المنتشرة على مستوى الجمهورية.

س- المعهد القومي للقياسات والمعايير:

وقد تم إنشاؤه عام 1963 بعد توقيع جمهورية مصر العربية على اتفاقية المتر عام 1962، والتي من خلالها تم وضع الإطار العام للتعاون العالمي في علم القياس، ويقع المعهد على قمة المنظومة المصرية للقياس والمعايرة، ويمثل جمهورية مصر في المكتب الدولي للمقاييس والموازين.

ش- معهد بحوث الالكترونيات:

وقد أنشئ عام 1989 وتتمثل مهمته الأساسية في إجراء الدراسات التي تتضمن البحوث الأساسية والتطبيقية بأحدث التكنولوجيات في مجال الالكترونيات وتنمية الطاقات الخلاقة في مجال الالكترونيات والمعلوماتية، وتكون مجموعة استشارية –بيت

(ISSN : 2537 - 0758)

خبره– فضلا عن دعم الاقتصاد وزيادة إمكانيات التنافس صناعيا واستراتيجيا من خلال زيادة القيمة المضافة من حيث الجودة والإنتاجية. ويهدف المعهد إلى إجراء البحوث في مجالات هندسة الالكترونيات والاتصالات والحاسبات والمعلومات، وإجراء الأبحاث العلمية والتطبيقية التي ترقى للمنافسة العالمية، وأن يكون مركز استشارات عالمي، يخدم مؤسسات الوطن بشكل عام وقطاعات الإنتاج والصناعة بشكل خاص.

ص– الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء:

أنشئت الهيئة عام 1991 كهيئة عامة تتبع وزاره الدولة للبحث العلمي، ثم أعيد تنظيمها في عام 1994 كهيئة قومية تتبع نفس الوزارة.. وقد بدأ نشاط الاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء في مصر مع بداية السبعينيات منذ عام 1971، من خلال مشروع بحثي مشترك بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا مع الجانب الأمريكي، ثم تطور إلى إنشاء مركز الاستشعار عن بعد التابع للأكاديمية عام 1972. وتهدف الهيئة إلى أن تكون أكثر المراكز العلمية تميزا على المستويين المحلي والإقليمي في مجال تطوير وتطبيق تقنيات الاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء لاكتشاف وإدارة الموارد الأرضية، لدعم متخذي القرار والباحثين في قطاعات التنمية المختلفة ... هذا فضلا عن عشرات المراكز البحثية التي تتبع الجامعات والوزارات وبعض الشركات الخاصة التي بها بحث علمي (وزارة البحث العلمي، 2010).

ثانيا: مؤشرات أنشطة البحث العلمي في الدول العربية:

يواجه البحث العلمي في الدول العربية بعدد من المشكلات والتحديات التي تعوق دوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتوجد مجموعة من المؤشرات أو المقاييس الدولية التي تستخدم لقياس مدى تقدم أو تخلف دولة ما في مجال البحث العلمي، وفيما يلي تحليل الوضع باستخدام هذه المؤشرات للتعرف على أداء البحث العلمي في الوطن العربي، وبخاصة في السعودية ومصر:

جدول رقم 1

عدد الباحثين والتقنيين المشتغلين في البحث والتطوير في عدد من الدول العربية وبعض الدول الأخرى (2005 – 2012)

الدولة	عدد الباحثين المشتغلين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة	عدد التقنيين المشتغلين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة
العراق	426	61
الجزائر	165	33
الكويت	132	26
المغرب	864	53
تونس	1837	43
مصر	524	377
سلطنة عمان	160	126
فلسطين	327	73
كوريا الجنوبية	25593	1065
فنلندا	7424	ــــــ
سنغافورة	6494	121

Source: world bank, world development indicators 2015, Washington, 2015, table 5, 13.

ومن البيانات يتضح أن عدد الباحثين لكل مليون نسمة خلال المدة (2005 – 2012) لم يتخط في أحسن الأحوال (1837) في تونس، مقارنة مع (25593) في كوريا الجنوبية، و(7423) في فنلندا، و(6494) في سنغافورة. كذلك يلاحظ انخفاض عدد كل من الباحثين المتفرغين بوقت كامل للبحث والتطوير، وعدد التقنيين الذين يقدمون الدعم الفني للباحثين المتفرغين.

(ISSN : 2537 - 0758)

جدول رقم 2

عدد طلبات الحصول على براءات الاختراع لكل من المقيمين وغير المقيمين (2013)

الدولة	طلبات المقيمين	طلبات غير المقيمين	الإجمالي
الجزائر	118	722	840
البحرين	3	167	170
جيبوتي	1	2	3
مصر	641	1416	2057
الأردن	35	357	392
المغرب	616	828	1144
قطر	9	323	332
السعودية	491	440	931
تونس	112	437	928
الإمارات	18	1408	1426
اليمن	43	37	80
الإجمالي	1821	6137	7958

Source: world intellectual property organization (wipo), world intellectual property indicators, economics & statistics series, statistical appendix, Geneva, 2015.

كذلك تعد براءات الاختراع أحد المؤشرات التي تستخدم لقياس كفاءة أنشطة البحث والتطوير، وتشير البيانات أن عدد طلبات الحصول على براءات الاختراع المقدمة للاعتماد في الدول العربية سواء من مقيمين أو غير مقيمين لم تتخط (8000) طلب عام 2013، بينما بلغ عدد الطلبات المقدمة في السنة نفسها من سنغافورة كدولة نامية (9722) طلبا، الأمر الذي يشير إلى تدني مستوى مخرجات البحث العلمي والتطوير في الدول العربية. وهذا يعكس إلى حد كبير انخفاض مستوى مخرجات قطاع التعليم في هذه الدول. ومن ناحية أخرى فإن الانخفاض في عدد براءات الاختراع، يرافقه انخفاض في التجديدات والابتكارات التكنولوجية.

جدول رقم 3

عدد المقالات العلمية المنشورة في دوريات عالمية لعام 2011

الدولة	المقالات العلمية المنشورة في دوريات عالمية	الدولة	المقالات العلمية المنشورة في دوريات عالمية
الإمارات	324	لبنان	251
البحرين	40	ليبيا	18
الجزائر	599	تونس	1016
السعودية	1491	مصر	2515
العراق	96	سوريا	110
الكويت	202	سلطنة عمان	144
الأردن	442	قطر	111
المغرب	386	اليمن	33
السودان	69	موريتانيا	6
جيبوتي	1	المجموع	7754

Source: world bank, world development indicators 2015, Washington, 2015, tables, 13.

ويساعد هذا المؤشر على إعطاء صورة عن مدى تقدم أو تخلف البحث العلمي، إذ تسهم المؤسسات العلمية (الجامعات ومراكز البحث والتطوير) في التنمية العلمية والتكنولوجية من خلال ما تقدمه من بحوث منشورة في دوريات عالمية. وتوضح البيانات أن الناتج العلمي العربي ما يزال منخفض إذ لم يتخط (1000) مقال لأي دولة سوى في مصر (2515) مقالا، والمملكة العربية السعودية (1491) مقالا، وتونس (1016). مع ملاحظة أن المنشورات العلمية وبراءات الاختراع، وإن كانت مؤشرات مفيدة عن نشاط البحث العلمي والتطوير، إلا أنها لا تعبر بحد ذاتها عن النشاط الابتكاري الذي يعد أقرب إلى الناتج الداعم للتنمية. ويشمل الابتكار الوطني بصفة عامة تطوير منتجات وعمليات إنتاج، وخدمات جديدة، وتطوير في المرافق التنموية المختلفة، إذ تؤدي التكنولوجيا دورا حاسما في أدائها ورفع كفاءتها.

(ISSN : 2537 - 0758)

جدول رقم 4

الصادرات من التكنولوجيا العالية (2013)

الدولة	قيمة صادرات التكنولوجيا العالية (مليون دولار)	صادرات التكنولوجيا كنسبة من الصادرات التحويلية %	الدولة	قيمة صادرات التكنولوجيا العالية (مليون دولار)	صادرات التكنولوجيا كنسبة من الصادرات التحويلية %
الجزائر	31	0.2	عمان	160	3.4
البحرين	2	0.2	قطر	4	ــــــ
مصر	70	0.5	السعودية	288	0.7
الأردن	78	1.6	سوريا	38	1.3
الكويت	84	1.4	تونس	616	4.9
لبنان	41	2.2	الإمارات	67	ــــــ
المغرب	950	6.4			

Source: world bank, world development indicators 2015, Washington, 2015, table 5,13.

وتوضح هذه المعطيات الإحصائية، أن الصادرات العربية من التكنولوجيا العالية منخفضة جدا، حيث تمثل صادرات 13 دولة عربية (2429) مليون دولار لعام 2013، وهي تمثل 25 % من صادرات إسرائيل من التكنولوجيا العالية (9635) مليون دولار .. ويلاحظ من بيانات الجدول، أن نسبة الصادرات من التكنولوجيا العالية من إجمالي الصادرات المصنعة منخفضة جدا، فهي أقل من 1 % في كل من الجزائر ومصر والبحرين والسعودية والإمارات، ولم تتجاوز الـ 5% سوى في المغرب، حيث بلغت النسبة بها 6.4 %، بينما وصلت النسبة إلى 27.1 % في كوريا الجنوبية، و 43.5 % في ماليزيا، و 15.6% في إسرائيل. (world bank. 2015: 15)، ويلاحظ من البيانات أن السعودية متفوقة جدا عن مصر في هذا المجال.

جدول رقم 5

نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول العربية والدول الأجنبية 2014م

الدولة	الإنفاق على البحث والتطوير (مليون دولار)	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي%	الدولة	الإنفاق على البحث والتطوير (مليون دولار)	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
الولايات المتحدة	473.4	2.742	السعودية	1.8	0.25
الصين	409	2.1	مصر	6.2	0.68
اليابان	170.8	3.583	المغرب	1.5	0.37
ألمانيا	106.5	2.842	تونس	0.78	0.68
كوريا الجنوبية	91.6	4.292	السودان	0.18	0.23
فرنسا	58.4	2.256	الجزائر	0.16	0.07
المملكة المتحدة	43.7	1.701	الإمارات	2.5	0.49
البرازيل	35.4	1.15	قطر	1.3	0.47
إسرائيل	11.2	4.109	الكويت	0.83	0.30
تركيا	15.3	1.007	سلطنة عمان	0.26	0.17
بلجيكا	11.9	2.465	البحرين	0.02	0.04

Global R&D funding forecast (https://web.archive.org/web).

يمثل مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير أحد المؤشرات المهمة التي تستخدم لقياس فعالية عمليات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والمؤشر الأكثر شيوعا يتمثل في نسبة ما ينفق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي.. وتوضح المؤشرات أن الدول العربية تعد من أقل الدول في العالم في مؤشر ما ينفق على البحث العلمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ لم تتخط 0.7 % مقارنة بـ 2.18 % على مستوى العالم، و 2.32 % في الدول المتقدمة كمتوسط للمدة (2005 – 2012). وتتفاوت الدول العربية فيما بيتها من حيث الإنفاق على البحث العلمي، إذ تأتي كل من مصر وتونس في المقدمة، بنسبة 0.49 و 0.47 % من الناتج المحلي الإجمالي.

(http: wdi.worldbank.org/table15.13)

(ISSN : 2537 - 0758)

جدول رقم 6

معدل الإنفاق على البحث العلمي من الدخل القومي ومصادر التمويل في عدد من دول العالم في الفترة (1990 – 1995)

المنطقة أو مجموعة البلدان	معدل الإنفاق (% من الدخل القومي الإجمالي)	نصيب الجهات الممولة %		
		أخرى	الصناعة	الحكومة
الولايات المتحدة، اليابان، السويد	3.1	10 – 4	70 – 55	30 – 20
ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، إيطاليا، استراليا، كندا	2.4	10	25	38
اليونان، البرتغال، اسبانيا	0.7	11	25	54
تركيا، المكسيك	0.4	5	30 – 14	73 – 65
البلدان العربية	0.2	8	3	89

المصدر: د. عصام توفيق قمر، د. عزه جلال مصطفى، البحث العلمي في الوطن العربي، ص 29.

جدول رقم 7

مصادر تمويل برامج البحث العلمي لبعض الدول كنسبة من الناتج

البلد	تمويل حكومي	الصناعة ومؤسسات الأعمال	الجهات الخارجية	الهبات
اليابان	22	67	---	11
الولايات المتحدة الأمريكية	33	36	---	4
إسرائيل	43	8	41	8
تركيا	65	29	3	3
مصر	86	4	8	2
الأردن	78	12	8	2

المصدر: محمد مسعد ياقوت، أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي، ص 62.

ويتضح من الجدولين السابقين (6، 7)، أن إنفاق الدول العربية على البحث العلمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة جدا، مقارنة بالإنفاق في الدول المتقدمة. كما يتضح أن مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي في الدول العربية، هامشية لا تكاد تذكر، والحكومة هي التي تتحمل العبء الأكبر، وعلى العكس من ذلك الدول المتقدمة.

جدول رقم 8

الكتب الصادرة من الدول العربية مقارنة ببعض الدول الأخرى (2001 – 2002)

الدولة	عدد الكتب	الدولة	عدد الكتب
السعودية	3780	الجزائر	133
مصر	1410	فلسطين	114
تونس	1260	البحرين	92
الأردن	511	عمان	12
المغرب	386	كوريا	30487
لبنان	289	ماليزيا	5084
الكويت	219	تركيا	2920
قطر	209	إسرائيل	1969

ويوضح الجدول رقم 8 الكتب المصدرة من الدول العربية مقارنه بنظيرتها من الدول الأخرى، حيث يظهر وجود تفاوت كبير بين الدول العربية وبين الدول غير العربية (كوريا – ماليزيا – تركيا –السويد). ومن ناحية أخرى، يظهر تفوق المملكة العربية السعودية عن مصر في هذا المجال، حيث بلغ العدد في الأولى 3780 وفي الثانية 1410 فقط.

ثالثا: <u>قيود ومعوقات البحث العلمي في الدول النامية:</u>

يعتمد البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على مجموعتين من العناصر: عناصر خاصة تتصل به مباشرة، وتتمثل في الكوادر البشرية من العلماء والباحثين والعاملين في أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وفي التمويل اللازم للإنفاق

(ISSN : 2537 - 0758)

على مقومات البحث العلمي من الباحثين والأجهزة والمعدات وكل ما تحتاج إليه عملية البحث العلمي .. وبدون توفر هذين العنصرين، فإن من الصعوبة القيام بالبحث العلمي.

وفي نفس الوقت، فإن عملية البحث العلمي تحتاج إلى مجموعة أخرى من المقومات العامة، كالإطار الفكري والثقافي والاستقرار السياسي والاقتصادي والإرادة السياسية، و بصفة عامة التشريعات والسياسات الإدارية. وفيما يلي توضيح ما أُجمل:

حجم ومصادر الإنفاق على البحث العلمي:

كما تقدم، فإن الإنفاق على البحث العلمي والتطور التكنولوجي، من أهم المؤشرات التي تستخدم في المقارنة بين الدول، للتعرف على سياستها ومدى اهتمامها ودرجة تقدمها بالنسبة للبحث والتطوير.

وتشير مؤشرات اليونسكو، إلى أن حجم الإنفاق العالمي على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي كان في عام 1999 ، 410 مليار دولار، ارتفع إلى 755 مليار دولار عام 2000، بزيادة بلغت 84 %، و بتوزيع هذا الإنفاق بين الدول المتقدمة والنامية، يتضح أن إنفاق الدول المتقدمة قد تطور بالزيادة من 311 مليار دولار بنسبة 79 % من الإنفاق العالمي، و متوسط نسبة إنفاق 2.3 % من الناتج المحلي الإجمالي. بينما إنفاق الدول النامية، زاد من 42 مليار دولار عام 1999، إلى 158 مليار دولار عام 2000، بنسبة 21 %، و متوسط إنفاق 0.9 % من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي فإن نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الدول النامية تعد منخفضة جدا عن الدول المتقدمة التي بلغ إنفاقها حوالي ثلاثة أضعاف الإنفاق في الدول النامية.

أما على مستوى الدول العربية، فإن بعض منها بلغت نسبة إنفاقه من الناتج المحلي الإجمالي 0.3 % عام 1990، انخفضت إلى 0.2 % عام 2000، بينما البعض الآخر، بلغت نسبة إنفاقه 0.4 % عام 1990، انخفضت إلى 0.1 % عام 2000 (الزهيري، 2006).. وبمقارنة نسبة إنفاق الدول العربية على البحث العلمي بالنسبة للعالم، نجد أنها تبلغ 0.2 % من الناتج المحلي الإجمالي .. أي أنها تمثل سبع المتوسط العالمي البالغ 1.4 %، بينما إسرائيل تزيد عن المتوسط العالمي بأكثر من 2 % (فرجاني، 1998).

كذلك، فإنه عند مقارنة نسبة إنفاق كل الدول العربية (0.2 %) ببعض البلاد الأخرى، يلاحظ أنها متدنية للغاية، حيث بلغت هذه النسبة في كوريا الجنوبية 1.9 %، و في تايوان 1.1 %، وفي سنغافورة واليابان 2.8 %، الأمر الذي يشير إلي ضعف إنفاق الدول العربية على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، هذا فضلا عن أنه في مصر، يوجد جزء كبير من ميزانية البحث العلمي للإنفاق على الأجور والمرتبات والمكافئات تبلغ 76 % (صابر، 2017).

- مشكلة نقص مساهمة القطاع الخاص في التمويل:

تشير البيانات إلى أن مساهمة القطاع الحكومي في تمويل البحث العلمي منخفضة في بعض الدول مثل السويد وهولندا وإسرائيل وجنوب إفريقيا (27.1%، 40%، 35.7%، 40.1% على التوالي)، ومرتفع جدا في بعض الدول الأخرى مثل الصين ومصر والهند وروسيا (89.5%، 88%، 82.2%، 76.5% على التوالي) (الزهيري، 2006). وتعكس نسب المساهمة في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، أي من القطاعين يقود التنمية، فالدول الأكثر اتجاها إلى اقتصاد السوق، هي التي يزيد فيها نسبة مساهمة القطاع الخاص حيث الحرية الاقتصادية وشدة المنافسة بين الشركات، بينما تزداد نسبة مساهمة القطاع الحكومي في الدول المتجهة حديثا لآليات السوق مثل مصر والصين. كذلك تشير إحصائيات اليونسكو إلى أن القطاع الحكومي يساهم بالنصيب الأكبر من الإنفاق على أنشطة البحث العلمي في الدول النامية في أمريكا اللاتينية والدول العربية حيث يساهم بثلثي الإنفاق. (Unesco, 2000)

إن القطاع الخاص في الدول المتقدمة، يساهم بنسبة أكبر في الإنفاق على أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي سعيا وراء العائد من الاستثمار في هذه الأنشطة، فقد ساهم بنسبة 60 % من إجمالي إنفاق الولايات المتحدة الأمريكية عام 2000، بينما ساهمت الحكومة بنسبة 25 % من الإجمالي الذي يوجه أغلبه إلى البحث والتطوير في أنشطه الدفاع، و في اليابان ساهم بنسبة 80 % من إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير، بينما ساهمت الحكومة بنسبة 20 %. وعلى العكس من ذلك في الدول النامية، حيث يعزف القطاع الخاص عن المساهمة في تمويل أنشطة البحث

(ISSN : 2537 - 0758)

والتطوير ويفضل استيراد التكنولوجيا جاهزة من الدول المتقدمة، وقد يرجع ذلك إلى ضعف القطاع الخاص المنتج في الدول النامية وحداثة الاتجاه إلى آليات السوق والحرية التجارية، فضلا عن عدم وجود تشريعات تنظم دور مراكز البحوث والتطوير في استيراد ونقل التكنولوجيا إلى القطاع الخاص من الدول المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسيات (الزهيري، 2006).

- مشكلة هجرة الكفاءات العلمية:

إن عجز الحكومة عن إنفاق نسبة ملائمة من الناتج المحلى الإجمالي على البحث العلمي، وعدم المشاركة الجادة من القطاع الخاص في تمويل هذا الإنفاق، يؤدي إلى وجود مناخ غير ملائم للبحث والباحثين، وانخفاض مستواهم الاقتصادي وانشغالهم عن بحوثهم العلمية، ومن ثم البحث عن مستقبل أفضل، الأمر الذي يدفعهم للهجرة، خاصة من مصر وبعض الدول الأخرى التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، بل و تطلعهم إلى الذين هاجروا من قبل وحققوا نجاحات كبيرة.

ولا شك أن هجرة العقول المنتقاة إلى الخارج، يمثل هدرا للثروة القومية، ويؤثر سلبا على عمليات التنمية .. وقد قدر عدد العاملين المصريين المهاجرين إلى أمريكا وحدها، والذين يعملون في أماكن مهمة بها، بعشرة آلاف مصري في عام 2008، من بينهم 30 عالم في الذرة يعملون في مراكز الأبحاث النووية، ويشرف بعضهم على تصنيع وتقنية الأسلحة الأمريكية، كما يعمل 350 باحث في الوكالة الأمريكية ناسا، فضلا عن حوالي 300 آخرين يعملون في الهيئات الفيدرالية، وأكثر من ألف متخصص في علوم الكمبيوتر والحاسبات الآلية (قمر، ومصطفى، 2008).. وهذه الكفاءات البشرية المتخصصة، تفقد الدول العربية عنصرا أساسيا في تكوين قاعدة البحث العلمي والتكنولوجيا، وتبدد موارد مالية ضخمة، أنفقت في تعليم هذه الكفاءات وتدريبها، والتي تحصل عليها البلدان المهاجر إليها بأقل التكاليف.

- مشكلة عدم العناية بالعنصر البشري:

تعد العناصر البشرية من العلماء والمهندسين والفنيين، الأساس في عملية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في أي دولة. وقد عرفتهم اليونسكو بأنهم:

"المحترفون العلميون المشتغلون بالأفكار أو خلق معرفة جديدة ومنتجات وعمليات ونظم وطرق وإدارة المشروعات المعنية" (حبيشي، 1995)، أي أن هؤلاء هم المهنيون الذين يتضمن عملهم فهم وخلق المعرفة الجديدة وإدارتها. وقد سبق تصنيفهم بالنسبة للدول العربية (جدول رقم 1).

ويتعلق بالإنفاق على البحث والتطوير التكنولوجي، الاهتمام المادي بهؤلاء الباحثين، والتي تتمثل في المرتبات التي توفر لهم حياة كريمة وتحفزهم على العطاء بكل ما في وسعهم من علم، فلا ينصرفون للبحث عن مصادر أخرى لزيادة دخلهم (سليمان، 1986). أيضا مكافأة المجدين من الباحثين والعلماء، بربط الأجر بالإنتاج، والعمل على توفير فرص للحصول على منح تدريبية وتعليمية تسمح لهم بالاحتكاك العلمي على المستوى العالمي، كي يطلعوا على مستجدات العلم، فضلا عن التقدير المعنوي لهؤلاء العلماء، وبخاصة من جانب القادة السياسيين، والعمل على تمثيلهم في المواقع الهامة في المجتمع واشتراكهم في الاجتماعات والندوات، وفي وضع السياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية (حبيشي، 1995).

- التشريعات القانونية والسياسات الإدارية:

فالتشريعات القانونية والسياسات الإدارية تعد من أهم العوامل التي تنظم عملية البحث العلمي وتحمى حريته، وتحدد أهداف المراكز والمعاهد البحثية، وترسم طريقها وتوجهها نحو التقدم والتطور المستمر، خاصة إذا كانت واضحة ومحددة ويلزم بها جهاز يحترم تنفيذها، ويحرص على تطبيقها بعدالة وموضوعية.

غير أن هذه التشريعات القانونية والسياسات الإدارية، قد تتحول إلى معوقات وقيود تعطل البحث والإبداع، عندما تفسر بأكثر من معنى، ومن ثم يختلف تطبيق النص القانوني أو الإداري من مسئول لآخر، كل حسب فهمه واتجاهاته وشجاعته في تحمل مسؤولياته التي تفرضها عليه واجبات وظيفته.

هذا فضلا عن أن المسؤولين عن منظومة البحث العلمي – نظرا لتعددهم وتعدد الوحدات البحثية – لم يستطيعوا أن يكونوا رؤية مستقبلية كاملة، بمعنى عدم وجود خطة واضحة، شاملة ومحددة المعالم والأهداف، للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي،

(ISSN : 2537 - 0758)

تلتزم بها السلطات المتعاقبة، ولا تتغير بتغير الأشخاص أو ومراكزهم. وتدرك هذه الخطة عند وضعها أن القيادات في المؤسسات البحثية – وفي غيرها – تتغير خلال فترات قصيرة، وتعمل على التنسيق والربط بين مؤسسات البحث العلمي المختلفة، و على وجود آليات مناسبة لربط نشاطات مخرجات البحث العلمي بالواقع الحاضر، وبصفة عامة تعمل على التلاؤم بين الأوضاع والمتغيرات: المحلية والإقليمية والدولية (قمر، ومصطفى، 2008).

وتوضح البيانات أن مصر والسعودية بهما أعداد كبيرة من المراكز والمعاهد البحثية تعمل في جهات مختلفة وكل منها بالأساس يخدم الجهة أو النشاط الذي يعمل فيه، فمثلا في مصر، يوجد 384 مركزا و معهدا حكوميا، يتبع عدد كبير من الوزارات والهيئات، منهم 271 مركز ومعهد في قطاع التعليم العالي، بنسبة 73.3 % من عدد العلماء والباحثين، وعدد 15 مركز ومعهد يتبع قطاع البحث العلمي التابع لوزارة الدولة لشؤون البحث العلمي، بنسبه 13.3 % من العلماء والباحثين، وعدد 23 مركز ومعهد في وزارة الزراعة، و 13 مركز في وزارة الري، وعدد 13 مركز في وزارة الصحة و هيئة المستشفيات التعليمية (وزارة التعليم العالي، 2005).

ومن ناحية أخرى، فإن نظم وسياسات البحث العلمي في مصر، تتصف بعدم الثبات والاستقرار، فقد تتبع الهيئة الوطنية للبحث العلمي، وقد تتبع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، وقد تكون هناك وزارة للبحث العلمي، وقد تدمج الوزارة في وزارة التعليم العالي (حامد، 2010).

أي أنه لا توجد سياسة واضحة ومحددة لمنظومة البحث العلمي، تجمع كل هذه الوحدات وتنسق بينها، ولها أهداف عامة على مستوى المجتمع ككل وليس على مستوى كل وحدة بحثية أو الجهة التي تتبعها، الأمر الذي يساعد على تقليل التكاليف، وبالتالي رفع أداء النسبة التي تخصصها الدولة من الناتج المحلي الإجمالي والتي تنفقها على منظومة البحث العلمي.

ومن ثم فإن على الدولة أن تضع خطة واضحة المعالم ومحددة الأهداف يعمل في إطارها جميع الوحدات البحثية، بموجب قوانين وتشريعات ملزمة شاملة

لإجراءات الثواب والعقاب، و على الدولة أن تكون حاضرة، تتابع وتراقب، وتقدم كل صور الدعم المادي والمعنوي للوحدات البحثية الناجحة، وتكرم البارزين من الباحثين، وتبث فيهم روح الابتكار، وتشجعهم على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

المبحث الثاني
التنمية الشاملة والمستدامة

1- البحث العلمي والتكنولوجيا:

كما تقدم، فإن البحث العلمي، يتمثل في مجهود فكري، يجري وفقا لطرق منهجية منظمة ومحددة، بهدف الوصول إلى معارف جديدة، يؤدي استخدامها في عمليه الإنتاج إلى تطور المجتمع وتقدمه.. أي أن البحث العلمي ينتج تكنولوجيا جديدة أو معارف جديدة، تسمى بالابتكار أو الاختراع.. أي أشياء على غير مثال سابق (المعجم الوجيز، 1999).

أما مصطلح البحث والتطوير، فإنه يقصد به: "الأنشطة المنهجية التي تعتمد على المعارف القائمة والمكتسبة من البحوث أو الخبرة العلمية، و تهدف إلى زيادة مخزون المعرفة واستحداث موارد ومنتجات وأدوات جديدة، وإنشاء عمليات ونظم ومرافق جديدة، و إدخال تحسينات كبيرة باستمرار على ما أنتج أو أنشئ منها فعلا" (الزهيري، 2006).. ويقصد بذلك: أن البحث والتطوير، يتم بصفة مستمرة ودائمة لما هو موجود من المعرفة أو المنتجات أو العمليات. فهذا العنصر يمثل أهمية متزايدة بالنسبة لاستمرارية المنافسة في الأسواق.

والارتباط وثيق بين البحث العلمي والتكنولوجيا، فالبحث العلمي يمثل قوة دفع لإحداث التغير التكنولوجي، وفي نفس الوقت يساهم التغير التكنولوجي في تطوير أدوات البحث العلمي، وتتسع وتتعمق مجالات البحث والاكتشاف والابتكار، وتزداد سرعة التعامل مع المعلومات، الأمر الذي يؤدي إلى التقارب بينهما، ومن ثم إلى تحولات كبيرة كمية ونوعية في كل منهما (حامد، 2002).. تحولات تؤدي إلى تغيير وتبديل في قوي الإنتاج، حيث تزايد الاعتماد على الآلات، وساهمت الابتكارات في زيادة وتطوير الآلات نفسها، وأصبح استخدامها يتطلب الإلمام ببعض العلوم والمعارف التي لم تكن معروفة

(ISSN : 2537 - 0758)

من قبل – كالإحصاء وبحوث العمليات – وساهمت الابتكارات كذلك، في تقصير مدة دوره حياة المنتج وإحلال الآلات الحديثة محل القديمة نتيجة زيادة الترابط بين البحث العلمي والتكنولوجيا، ثم بينها وبين تنمية المجتمع.

وهكذا، تتضح العلاقة بين البحث العلمي والتكنولوجيا، وهي علاقة دائمة ومتطورة بينهما وبين تنمية المجتمع وتطوره.

2- <u>العلاقة بين التكنولوجيا والتنمية:</u> ويمكن إجمال هذه العلاقة في ما يلي:

– أن السبب الرئيسي للنمو في القرن العشرين، يرجع إلى الاختراع والابتكار، الناتج عن البحث العلمي في المجالات المختلفة وما يترتب عليه من التوصل إلى مواد أولية جديدة وأساليب فنيه جديدة، فضلا عن حرص الدول والشركات الصناعية على تخصيص نسبة كبيرة من الناتج القومي للإنفاق على البحث العلمي.

– قيام الشركات بتطوير التكنولوجيا الجديدة، والدخول في مجالات إنتاجية جديدة، وتطوير المعرفة باعتبارها عامل رئيسي في إحداث النمو ورفع كفاءة العاملين، ومن ثم جعلهم عنصرا رئيسيا في النمو الاقتصادي (البنك الدولي، 1999).

– أن الثورة العلمية والتكنولوجية، وفرت الفرصة لدعم عملية التنمية، من خلال الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجيا في العديد من المجالات، كالهندسة الوراثية، والتكنولوجيا الحيوية والزراعة والصناعة، وصناعة المعلومات، و إعادة هيكلة الموارد، الأمر الذي يساعد على حل كثير من المشكلات (العيسوي، 2000).

– أن الثورة الصناعية والتكنولوجية، قد أحدثت تغيرات جذرية في العوامل المادية لقوى الإنتاج، وفي الإنسان نفسه، وحققت زيادة كبيرة في إنتاجية العمل وساهمت في رفع معدلات النمو الاقتصادي بصورة لم تحدث من قبل (مرسي، 1990).

– هذا فضلا عن أن البحث العلمي، وما ترتب عليه من معارف جديدة، قد أدى إلى زيادة الصادرات من المنتجات عالية التكنولوجيا كالأدوية والعقاقير والصناعات الكيماوية، كما أدى إلى تبديل وإحلال في مواد الإنتاج، فانخفض المستخدم من المواد التقليدية كالفحم والقطن، ووجدت بدائل صناعية جديدة كالألياف الصناعية والطاقة الجديدة.

3- العلاقة بين البحث العلمي والتنمية الشاملة والمستدامة:

يقصد بالتنمية المستدامة بصفة عامة: المحافظة على الموارد البيئية (أو الطبيعية) بما يسمح للأجيال المقبلة الاستفادة منها، وفي نفس الوقت التوازن في عمليات الإنتاج وفي كل مقومات الحياة بما يتلاءم مع التطورات التي تحدث في مجالات البحث العلمي والمعارف الجديدة.

وقد عرفتها اللجنة العلمية للتنمية المستدامة عام 1987 بأنها: "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

وعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992 بأنها: "إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة وتحسنهما لكي تتمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة".

كما عرفت بأنها: "التنمية التي تكفل خدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر أو يمس صالح الأجيال القادمة.. بمعنى ترك المصادر المتوفرة الآن للأجيال القادمة بنفس الوضع الذي هي عليه أو أحسن" (مرسي، 2017).

وقد قدم الفكر الاقتصادي التنموي، مفهوم جديد للتنمية المستدامة، عندما ربط بينها وبين البحث العلمي، حيث أعتبر أن للبحث العلمي والتكنولوجيا دورا حاسما في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الاندماج بين التكنولوجيا والبيئة، واعتبار التكنولوجيا صديقة للبيئة، وأن العلم والتكنولوجيا قادران على إزالة التخوف من خلال معاهد البحث والتطوير، وما يقدمه العلماء من جهود لتحقيق هذا الهدف (الزهيري، 2006).

ولقد أوضح تقرير التنمية في العالم لعام 2003، أهميه البحوث العلمية في التنمية المستدامة، وذلك من خلال إثبات خطأ الفكر الاقتصادي الذي كان سائدا في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، والذي تمثل في الخوف من عدم قدره البلاد النامية على إطعام سكانها، حيث رأى أن البحوث العلمية قد بددت هذه المخاوف عن طريق الثورة الخضراء التي ساهمت في زيادة الإنتاج الزراعي زيادة كبيره، كما أن التغيرات التي صاحبت العولمة و التغيرات التكنولوجية قد ساهمت في توفير فرص التنمية، حيث كانتا ينموان بصورة أسرع من التغيرات الاجتماعية والطبيعية (البنك

(ISSN : 2537 - 0758)

الدولي، 2003). كذلك، أوضح هذا التقرير أن عمليات التنمية إذا أديرت بطريقة جيدة، فإن الدول النامية يكون في وسعها خلق فرص جديدة للإنتاج، وتحسين قدرتها على إحداث التنمية عن طريق البحث العلمي، حيث يساهم عصر المعلومات والاتصالات في نقل طرق التعليم للبلدان النامية من الدول المتقدمة، ويساهم التغير التكنولوجي في الإسراع بعملية التنمية عن طريق ترشيد استخدام الموارد الطبيعية وزيادة كفاءتها في البلدان النامية. هذا فضلا عن قدرة البحث العلمي على أن يتصدى للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلاد (البنك الدولي، 2003).

الحق في التنمية:

لقد ساد لفترة طويلة المفهوم الضيق للتنمية الذي يربطها بالنمو أو بالكم الاقتصادي، دون اهتمام بحقوق الإنسان الأخرى. غير أنه اتضح أن التنمية الحقيقية ليست هي التنمية الاقتصادية فحسب، وإنما التنمية الشاملة لكل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها. وتبني المجتمع الدولي المفهوم الحديث للتنمية الذي يربطها بحقوق الإنسان، بل وجعلها حقا من هذه الحقوق تحت مسمى: "الحق في التنمية".

والتنمية الشاملة والمستدامة، هي: التنمية المتطورة التي تنتشر جغرافيا على مستوى الدولة وتضم كل فئات المجتمع، وهي التنمية التي يشارك الجميع في صنعها، ورسم طريقها، الأمر الذي يقتضي توسيع حريات الإنسان. فالتنمية المستدامة هي مسئوليه الجميع، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة الالتزام التام بحقوق الإنسان، والحريات الأساسية المختلفة دون تفرقه بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالكل ضروري لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. ولقد أكد هذا المفهوم الحديث للحق في التنمية، كل من الفقه والمواثيق الدولية المتعلقة بالحق في التنمية.

– فقد عرف الفقه هذا الحق بأنه: "مجموعة المبادئ والقواعد التي علي أساسها يحصل الإنسان بوصفه فردا أو عضوا في المجتمع، وفي حدود المستطاع، على احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الضرورية بكرامته، ولكامل تفتح وازدهار شخصيته" (الكحلاوي، 1438).

– وعرفها البعض الآخر، بأنها: "حق الشعوب في كافة أنحاء العالم، وحق كل مواطن بالتمتع بكافة حقوق الإنسان. ويعتبر البعض الآخر الحق في التنمية الشكل الحديث للحق في السعادة (الكحلاوي، 1438).

– أما على الصعيد الدولي، فقد نصت المادة الأولى من إعلان الحق في التنمية الصادر عن الأمم المتحدة لعام 1986، علي أن الحق في التنمية: "حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية: اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما .." (الكحلاوي، 1438). وقد أكدت التشريعات الوطنية في كل من المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، هذا الحق:

– حيث نص في النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية علي كفالة حقوق الإنسان بصفة عامة (ماده 26). أما بالنسبة للحق في التنمية، فقد نصت المادة (14) من النظام الأساسي للحكم على أن: "جميع الثروات التي أودعها الله في باطن الأرض أو في ظاهرها أو في المياه الإقليمية أو في النطاق البري والبحري الذي يمتد إليه اختصاص الدولة وجميع موارد تلك الثروات ملك للدولة وفقا لما يبينه النظام. ويبين النظام وسائل استغلال هذه الثروات وحمايتها وتنميتها لما فيه مصلحة الدولة وأمنها واقتصادها". كما تنص المادة (22) على أن يتم: "تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق خطة علمية عادلة".

– أما في التشريع المصري، فقد أولى المشرع الدستوري أهمية بالغة للحق في التنمية، إيمانا منه بأن هذا الحق يمثل الأساس لكافة الحقوق والحريات الواردة في صلبه، وبدونه تصبح هذه الحقوق وتلك الحريات لا جدوى منها (الكحلاوي، 1438).

– فقد نص في دستور 2014 ماده (8) على أن: "يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي، وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين، على النحو الذي ينظمه القانون". وفى المادة (9) على أن: "تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون

(ISSN : 2537 - 0758)

تمييز"‥ أي أن الدستور نص في هاتين المادتين على حقوق المجتمع ككل (عدالة اجتماعيه، حياة كريمة، تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز).

كذلك، نص في دستور 2014 في المادة (27) منه علي أن: "يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل، وتقليل معدلات البطالة والقضاء على الفقر‥". كما أن القضاء الدستوري المصري – استمرار لدوره البارز في حماية كافة الحقوق والحريات العامة – لم يفعل أن يشمل بحمايته الحق في التنمية باعتباره أساس الحق في الحياة.[26]

النتائج والتوصيات

بعد مقدمة الدراسة، والتعرض في الفصل الأول لمفهوم البحث العلمي وحريته، وفي الفصل الثاني للتشريعات في المملكة العربية السعودية وفي جمهورية مصر العربية، الخاصة بتنظيمها وتفعيل دورها، وفي الفصل الثالث للعلاقة بين البحث العلمي والتنمية الشاملة والمستدامة.. نستطيع أن نستخلص بعض النتائج، ونقدم بعض المقترحات التي يمكن أن ترفع من كفاءة البحث العلمي في كلا البلدين:

أولا: نتائج الدراسة: انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، نوضح أهمها في ما يلي:

1- أهمية البحث العلمي:

لقد أدى البحث العلمي دورا رئيسيا في تنمية المجتمعات، منذ وجد في منتصف القرن الثامن عشر، واستمر يمارس هذا الدور. ونتيجة للابتكارات والاختراعات الناتجة عنه، ازدادت البلاد التي اهتمت به تقدما، وأصبح يفرق بين الدول المتقدمة والدول النامية، و هو الآن يمثل الأساس في زيادة الإنتاج والتنمية الشاملة والمستدامة.

2- أهمية حرية البحث العلمي:

وحرية البحث العلمي، هي التي ترفع من مستوى أدائه، وتدفعه لإنتاج معارف وتكنولوجيات لم تكن موجودة من قبل، وتساهم في زيادة الإنتاج وتجويده، وفي زيادة

[26] حكم المحكمة الدستورية في القضية رقم 24 ق دستورية، بجلسة 2 مارس 1996، مجموعة الأحكام.

الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول التي تكفل للبحث العلمي الحرية الملائمة لعمله، مما يرفع من درجه تقدمها، ويعظم من قوتها التنافسية في السوق العالمي.

3- القوانين والتشريعات:

القوانين والتشريعات، سواء في المملكة العربية السعودية أو في جمهورية مصر العربية، تنظم حركه البحث العلمي وتكفل حريته بكفاءة، بل وتفرضها. غير أن ذلك ليس كافيا لوجود مراكز ومنظمات بحثيه منتجه، وإنما لابد من أدوات أخري، كالوازع الديني، و إرادة السلطات الحاكمة، والقرارات واللوائح الإدارية الملزمة والقاسية في الحكم على النتائج بالعقاب أو الثواب العادل.

4- ضعف منظومة البحث العلمي في كل من مصر والسعودية:

اتضح من دراسة قيود ومعوقات البحث العلمي في الدول النامية، و من مجموعة البيانات والمؤشرات التي تستخدم في قياس مدى التقدم والتخلف في مجال البحث العلمي بالنسبة لأي دولة، أن منظومة البحث العلمي في الدول النامية أقل مستوى ونضج من مثيلتها في الدول المتقدمة، ويرجع ذلك بالأساس إلى ضعف الإنفاق على منظومة البحث العلمي في دوله ما، نظرا لعجز الدولة ماليا، وعدم مساهمة القطاع الخاص في هذا الإنفاق بقدر كبير، أو أن الدولة غير مهتمة بالبحث العلمي، أو أن لديها أولويات، قد تكون أشد ضرورة وإلحاحا من الإنفاق على منظومة البحث العلمي.

أي أنه يترتب على ضعف القدرات المالية – أساسا – لبعض الدول النامية عدم وجود منظومة علمية وتكنولوجية للبحث العلمي، والتي يستلزم بناؤها توافر مقومات كبيرة في التعليم وفي البحث والتطوير وفي العلماء والباحثين، وما يترتب على هذه المقومات من ابتكارات علمية وتكنولوجية لازمة لتقوية القدرات المحلية. وتزداد أهمية هذه المنظومة العلمية في الدول النامية نتيجة لتحرير التجارة العالمية، و زيادة شدة المنافسة التي تعتمد الآن على القدرات العلمية والتكنولوجية والمهارات البشرية.

5- البحث العلمي هو أساس التقدم:

كذلك اتضح من دراسة العلاقة بين البحث العلمي والتنمية، أنه كان وما زال هو المحرك الأساسي لعملية التنمية، إذ أن الدول النامية تستطيع عن طريقه الكشف عن

(ISSN : 2537 - 0758)

موارد جديدة للطاقة، أو استخراج موارد مازالت مخبوءة في البحار والمحيطات، أو كنوز تحت الأرض، أو أساليب فنيه أكثر فاعليه وكفاءة في العمليات الإنتاجية، هذا فضلا عن أنه كان السبب الرئيسي في تقدم المجتمعات التي سبقت في التقدم.

ثانيا: توصيات الدراسة:في ضوء نتائج الدراسة، يمكن وضع عدد من التوصيات أهمها:

1- أساس منظومة البحث العلمي موجود في كلا البلدين:

ففي كل من السعودية ومصر، توجد قاعدة متسعة ومرتفعة من المراكز والمعاهد البحثية، والذي يعمل بها مجموعة كبيرة من العلماء والباحثين.. أي أن كلا البلدين قد قطع مرحلة كبيرة في بناء منظومة البحث العلمي، التي تتكون من عنصرين أساسيين، هما: العنصر المادي (أدوات ومعدات وأجهزه العمل)، الذي يتطور دائما، والعنصر البشري (الذي يتصف بأن له إحساس وشعور) والذي يقود العملية البحثية.. و بينهما علاقة وثيقة: أدوات العمل، ترفع من كفاءة العاملين وتجود إنتاجهم، والعنصر البشري يرفع كفاءة أدوات العمل عن طريق التطوير والتحديث، وكلاهما يحتاج إلى مساعده، حتى تنضج منظومة البحث العلمي.

- **احتياجات العنصر المادي:** تدعيم مراكز ومعاهد البحوث بكل ما يلزمها من أجهزة ومعدات في كافة المجالات العلمية، وبأحدث ما وصل إليه العلم من معرفة، وفق ظروف العصر الذي نعيش فيه، حتى تتوفر البيئة الملائمة لعمل العنصر الآخر، ويسير التقدم بخطى سريعة.

- **احتياجات العنصر البشري:** تزويد العاملين بالبحث العلمي بالقدر المناسب من المعرفة والتدريب، وتسهيل مشاركتهم في الدورات التدريبية التي تنظمها الهيئات و المؤسسات المختلفة، وتوفير كافه المعلومات اللازمة لطبيعة عملهم، وإتاحة أدوات الاتصال بمراكز البحوث العالمية، كي يكونوا دائما على معرفة بكل المستحدثات، وتزداد خبراتهم، إذ أن ذلك هو الذي سيدفع عجلة التنمية لتدور بالسرعة التي تتناسب مع العصر. هذا فضلا عن توافر آلية لمكافأة الباحثين المبدعين الذين يبتكرون جديدا يؤدي إلى زيادة الإنتاج، ويساعد على التنمية، وبما يتناسب مع المجهود الذي قاموا به أثناء إعداد البحث وتنفيذه.

2- تصنيف وترتيب المراكز البحثية والعاملين فيها:

يتعلق هذا البند بالبندين السابقين: العناصر المادية والعناصر البشرية، حيث يوجد في كل من مصر والسعودية عدد كبير جدا من المراكز والمعاهد البحثية التي لا تتناسب مع النتائج التي تشير إليها المقاييس الدولية، إذ أن من بين هذه المراكز 36 مركز ومعهد بحث في وزارتي الزراعة والري في مصر، و21 مركز في مجال الزراعة والمياه في السعودية.[27]

ومن ثم فإنه يكون من الضروري عمل حصر شامل ودقيق لكلا العنصرين في كل مركز أو معهد وفي كل قطاع – الجامعات والوزارات – ثم تحديد حجم العجز والفائض على مستوى الوحدة والقطاع، ثم تتم عملية سحب من بعض الوحدات أو القطاعات وعملية إضافة للبعض الآخر، ثم تحديد حجم العجز والفائض على المستوى القومي، مع توصيفهم توصيفا دقيقا، من حيث النوع وطبيعة العملية البحثية، ومع الأخذ في الاعتبار، إن العبرة ليست بالكم وإنما بالكيف.

أي أنه يتم إعادة هيكلة الوحدات البحثية في الدولة على ضوء الأهداف المحددة والموارد المالية المخصصة للإنفاق على البحث العلمي، وفقا لطبيعة العمل و نوع الطرق المستخدمة في عملية البحث، و ملائمة مخرجات البحث مع احتياجات المجتمع.

3- الموارد المالية الضرورية للإنفاق على البحث العلمي:

توضح البيانات السابقة: أن الإنفاق على البحث العلمي في البلاد العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، منخفض جدا مقارنة بالدول المتقدمة و بعض الدول النامية، و هي أقل انخفاضا في كل من مصر والسعودية، وفيهما فإن نسبة الإنفاق على البحث العلمي لا يجب أن تقل بأي حال من الأحوال عن 1 % مبدئيا. وهذه النسبة هي التي التزمت بها مصر، حيث نص في دستور 2014 في المادة 23 منه على أن: "تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، و بناء اقتصاد المعرفة، وترعى الباحثين والمخترعين وتخصص له نسبة من

[27] **أنظر ما تقدم في دراسة الجزء الخاص بالقاعدة البحثية. د. عصام توفيق قمر، د. عزة جلال مصطفى، 2008، ص 153. د. محمود أحمد محمود الزهيري، 2006، ص 363.**

(ISSN : 2537 - 0758)

الإنفاق الحكومي لا تقل عن 1 % من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والأهلي وإسهام المصريين في الخارج في نهضة البحث العلمي". وهذه النسبة لا يدخل ضمنها ما تساهم به الجهات الأخرى والتي من أهمها القطاع الخاص. ومعنى ذلك أن الدولة تلتزم بتخصيص نسبة لا تقل عن 1 % من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على البحث العلمي، بل وتتصاعد هذه النسبة تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية، فقد نص النظام الأساسي للحكم لعام 1412 هـ الصادر بالأمر الملكي رقم 90/أ بتاريخ 8/27 /1412 هـ في المادة 29 منه على أن: "ترعى الدولة العلوم والآداب والثقافة.. وتعنى بتشجيع البحث العلمي، وتصون التراث الإسلامي والعربي، وتسهم في الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية". ويفهم من منطوق المادة، وبخاصة كلمة "تشجيع": أن الدولة ملتزمة بتدعيم ومكافأة البحث العلمي ما دام يسير في الطريق الصحيح، تماما كما يشجع صاحب العمل العامل، أي يعطيه أكثر من أجره المحدد، ما دام يؤدي عمله بإتقان.

4- مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي:

تشير البيانات والواقع، إن الإنفاق الحكومي على البحث العلمي في الدول النامية لا يكفي وحده لبناء قاعدة عريضة ومتقدمة للبحث العلمي بما يضمن توفير المعارف والتكنولوجيات التي تساعد على حل المشكلات، لذلك فإنه يكون من الضروري إشراك مؤسسات وقطاعات إنتاجية غير حكومية في تمويل البحث العلمي.

إن مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي في الدول المتقدمة تتعدى 50 % من إجمالي الإنفاق، وتشير بيانات البنك الدولي و منظمة اليونسكو إلى أن مساهمة القطاع الخاص بلغت 61 % من إجمالي الإنفاق في دول منظمة التعاون الاقتصادي، بينما في الدول النامية تتراوح ما بين 10 – 15 % من إجمالي الإنفاق على البحث العلمي (جعفر، 1998) .. لذلك كان لابد من تشجيع القطاع الخاص ليساهم في الإنفاق على أنشطة البحث العلمي عن طريق مجموعة من السياسات التي

تسمح له الدخول في مجالات الإنتاج المختلفة، مع إزالة كافة العقبات التي تواجهه، وتوفير التشريعات اللازمة لحمايته.

إن على الدولة أن تفتح الطريق أمام القطاع الخاص ليشارك في عمليات التنمية، وأن تزيل كل المعوقات أمام استثماراته وتستخدم كل الوسائل الممكنة لحمايته، بما في ذلك الحماية الجمركية والإعفاءات الضريبية، إذ هو في هذه الحالة يشعر أنه جزء من المجتمع ويشارك في عملياته الإنتاجية. ومن ناحية أخرى، فإن عليها أن تثير المنافسة بين المشروعات الخاصة، وتقدم كل صور الدعم المادي والمعنوي للمشروعات الناجحة وتكرم الناجحين من المستثمرين ورجال الأعمال وتشجع فيهم روح الابتكار و تدعم جهود البحث والتطوير التكنولوجي.

5- القوانين والتشريعات الضرورية:

إن إعادة هيكلة منظومة البحث العلمي، و توفير احتياجات عنصريها: المادي والبشري، وتجميع البيانات وتصنيفها وتبويبها عن مراكز البحث العلمي و تحديد العجز والفائض والأهداف والأولويات على المستوى القومي، وإدخال القطاع الخاص كمشارك في عمليات الإنتاج مما يحفزه على المساهمة في تمويل البحث العلمي .. كل هذا يحتاج إلى قوانين وقرارات ولوائح إدارية، وهذه تحتاج إلى فرض الرقابة على دستورية القوانين واللوائح، للتحقق من مدى انطباقها و أحكام الدستور، إذ تلزم هذه الرقابة السلطة التشريعية باحترام الدستور وعدم مخالفة أحكامه فيما تضعه من قوانين.

7- طريق التقدم: إذا كان البحث العلمي يبني الأساس الذي يجب أن تنطلق منه محاور التنمية، وأن نجاحه وتطبيق نتائجه في كافة القطاعات الإنتاجية يمثل التقدم الحقيقي، فإن كلا من مصر والسعودية إذا أرادتا مواصلة مسيره التقدم والتنمية، ومواجهه تحديات العولمة، و تضييق الفجوة بينهما وبين الدول الصناعية والتكنولوجية التي تمتلك مقومات المعرفة والتقدم.. فلابد لهما من الاهتمام بالبحث العلمي، ولا بد من وضع استراتيجيات عمل وخطط دورية محددة وقاطعة، وبأولويات قابلة للتطبيق لما يجب أن يكون عليه البحث العلمي المستقبلي في كافة المؤسسات البحثية.

(ISSN : 2537 - 0758)

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أولا: القرءان الكريم والسنة النبوية.

ثانيا: الكتب العلمية:

1. **أبو الوفا، أحمد،** حقوق الإنسان في الإسلام، ط1، مكتبه الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1437هـ – 2016م.
2. **بسيوني، عبد الغني،** الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مطابع السعدني، المنصورة، 2004.
3. **البقمي، ناصر بن محمد،** ملامح حقوق الإنسان في نظم المملكة العربية السعودية، الرياض، 1431هـ – 2000م.
4. ـــــــــ، حقوق الإنسان في الإسلام وتطبيقاتها في الأنظمة السعودية، الرياض، 1436هـ – 2015م.
5. **بكر، عصمت عبد المجيد،** المدخل إلى البحث العلمي، الموسوعة الصغيرة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2001.
6. **جعفر، محمد أنس،** الرقابة على دستوريه القوانين، دراسة مقارنه تطبيقيه، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
7. **حبيشي، علي،** البحث العلمي ومستقبل التنمية البشرية، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، القاهرة، 1995.
8. **حموده، حمدي،** حق الصحفي في الحصول على المعلومات ومدى تأثيره على حق الجماهير في المعرفة والإعلان، دراسة كل من مصر وفرنسا وانجلترا، دار النهضة العربية، 2010.
9. **خاطر، شريف يوسف،** دور القضاء المستعجل في حماية الحريات الأساسية، دراسة تحليليه تطبيقيه للمادة (521/ 2) تقنين القضاء الإداري الفرنسي مقارنه بالقانون المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009/2008.
10. **خضر، عبد الفتاح،** أزمة البحث العلمي في العالم العربي، ط3، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1992.

11. **الدباس، علي، وعلي أبو زيد،** حقوق الإنسان وحرياته، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2005.
12. **درويش، داوود،** مستوى تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية ودوره في جوده الإنتاج، الموقع الالكتروني: www.iuquaze.adu.ps
13. **الزهيري، محمود احمد،** البحث العلمي والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مع إشارة خاصة لجمهورية مصر العربية، دار المغربي للطباعة، 1427هـ – 2006م.
14. **سليمان، سليمان رشيد،** العلم والتكنولوجيا والتنمية البديلة، دار الطليعة، بيروت، 1986.
15. **شلهوب، عبد الرحمن عبد العزيز،** النظام الدستوري في المملكة العربية السعودية بين الشريعة الإسلامية والقانون المقارن، الرياض، 1433هـ.
16. ـــــــــ، الحقوق والحريات العامة في المملكة العربية السعودية كما نص عليها النظام الأساسي للحكم، مكتبه الملك فهد الوطنية، الرياض، 1426هـ.
17. **الشيخ، عصمت عبد الله،** دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في تفسير فاعليه العمل الإداري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
18. **الشيخلي، عبد القادر،** البحث العلمي بين الحرية والمؤسسية، دار المجد الأوروبي، 2001.
19. ـــــــ، البحث العلمي بين الحرية و المؤسسية، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2001.
20. **صابر، دويب حسين،** حرية البحث العلمي واستقلال الجامعات، دراسة مقارنه بين مصر وسلطنه عمان، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017.
21. ـــــــ، التنظيم القانوني لحرية الحصول على المعلومات، دراسة قانونيه، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013.
22. **ضبابه، أميره،** ضمانات حقوق الإنسان، دراسة مقارنه، دار الفقه والقانون، المنصورة، 2010.
23. **عبد الحميد، عبد العظيم عبد السلام،** حقوق الإنسان وحرياته العامة، دراسة مقارنه وفقا للمواثيق الدولية والدساتير العالمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

(ISSN : 2537 - 0758)

24. **عبد الخالق، السيد**، تحديات التعليم في عصر تكنولوجيا المعلومات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.
25. **عبد العظيم، أحمد**، أصول الفكر الإداري في الإسلام، مكتبه وهبه، القاهرة، 1414هـ – 1994م.
26. **عبد الفتاح، عبد الرازق**، العلم والتكنولوجيا في مصر في القرن الواحد والعشرين، الآمال والتحديات، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1996.
27. **العجمي، حمدي**، الوجيز في النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، دار الإجادة للنشر والتوزيع، الرياض، 1438هـ.
28. **عفيفي، مصطفى**، الحقوق المعنوية للإنسان بين النظرية والتطبيق، دراسة مقارنه في النظم الوضعية والشريعة الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ نشر.
29. **الفار، عبد الفتاح**، حقوق الإنسان في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015.
30. **فرجاني، نادر**، العرب في مواجهه إسرائيل، القدرات البشرية والتقنية، مركز المشكاة للبحث العلمي والتطوير، القاهرة، 1998.
31. **قمر، عصام توفيق، وعزه جلال مصطفى، وآخرون**، البحث العلمي في الوطن العربي، إشكاليات واليات المواجهة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
32. **الكحلاوي، رجب**، الوجيز في النظام الدستوري في المملكة العربية السعودية و الأنظمة الدستورية المقارنة، ط1، مكتبه الشقري، الرياض، 1438هـ.
33. ـــــــ، الحماية القانونية للحرية الأكاديمية، كليه الحقوق، جامعه أسيوط، مؤسسه بداري للطباعة، بدون تاريخ نشر.
34. **متولي، عبد الحميد**، الحريات العامة: نظرات في تطورها وضماناتها ومستقبلها، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر.
35. **محفوظ، عبد المنعم**، علاقة الفرد بالسلطة والحريات العامة وضماناتها، دراسة مقارنه، دار الهنا للطباعة والنشر، القاهرة، 1989.
36. **مرسي، فؤاد**، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، العدد 147، الكويت، 1990.

37. **المصري، عبد السميع**، مقومات العمل في الإسلام، مكتبه وهبه، القاهرة، ط1، ربيع الأول 1402هـ – يناير 1982م.
38. **ياقوت، محمد مسعد**، أزمة البحث العلمي في مصر والوطن العربي، دار النشر للجامعات، مصر، 2007.

ثالثا: الرسائل العلمية:

1. **تركي، أيمن حسن**، حرية البحث العلمي وضمانات ممارستها، دراسة مقارنه، رسالة دكتوراه، كليه الحقوق، جامعه القاهرة، 2012.
2. **عدنان، علاء**، دور الحرية الأكاديمية والديمقراطية التربوية في تطوير مناهج التعليم في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير، كليه التربية، جامعه دمشق، 2015/2014.
3. **مكي، عصام**، أثر دستورية حرية البحث العلمي على مستقبل ممارسة وتطوير البحث العلمي في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعه الجيلالي اليابسي، سيدي بلعباس، مجلة الفكر للدراسات القانونية والسياسية، العدد (1)، مارس 2018.

رابعا: الدوريات والتقارير:

1. **حامد، محمد رؤوف**، تطوير التكنولوجيا عالميا وعربيا بين الدولة والقطاع الخاص، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والإستراتيجية، مركز الدراسات السياسية بالأهرام، القاهرة، 2002.
2. **زرارقة، فيروز**، الحرية الأكاديمية وأزمة البحث العلمي في العالم العربي، رؤية استشرافية لمستقبل البحث الاجتماعي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد همة لخضر، الوادي، العدد 13 / 14، ديسمبر 2015.
3. **الصقر، عبد الله**، واقع البحث العلمي في الجامعات السعودية ومقترحات للتطوير، مجله كليه التربية بالسويس، المجلد الخامس، العدد الأول، يناير 2012.
4. **العجمي، نوف عبد العال**، الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية والغربية، دراسة مقارنة، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد السابع عشر، 2016، كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر.

(ISSN : 2537 - 0758)

5. **مركز هردو لدعم التعبير الرقمي**، البحث العلمي في مصر، علماء بالجملة .. ورؤية غائبة، القاهرة، 2015.
6. **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، ملف خريطة القوى الداخلية في المملكة العربية السعودية، الجزء السادس، خريطة المراكز البحثية في المملكة، أول يناير 2016.
7. **الميسر، سعد علي**، حرية الرأي والتعبير، الضمانات والمسؤوليات، مجله الباحث الإعلامي، العدد 8، 2010.
8. **الهلالي، هاله السيد**، حرية الرأي والتعبير في المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، دراسة حاله لبعض التشريعات المصرية في ظل دستور 1971 و 2014، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج 19، ع 2، جامعة القاهرة، أبريل 2018.
9. **الهيتي، فوزان عبد الرحمن، وحسيب عبد الله الشمري**، البحث العلمي والتطوير في العالم العربي: الواقع الراهن والتحديات، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 12، 2017.
10. **وزارة الدولة للبحث العلمي**، خريطة مؤسسات البحث العلمي في مصر، 2010.

المراجع الأجنبية:

1- Research and Development: Definition and Appeals, www. Inland revenue. Gor. Wk/ html.
2- James M. Cypher and James L Dietz, The Process of Economic Development, Rutledge, London, 1992.
3- Fmesto Villanura, The Right of Access to Information and Citizenship of Gouization, Comparative Media Law Journal, no: 1, January 2003.